



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي 2024





الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

جدول المحتويات

7	نبذة عامة عن الشركة
16	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
17	ملخص النتائج المالية للشركة للعام 2024
26	نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع
30	تقديم الخدمات المصرفية
33	إدارة المخاطر والالتزام
41	القوائم المالية



الشركة العربية للاستثمار



THE ARAB INVESTMENT COMPANY

01

نبذة عامة

عن الشركة

أنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف العام 1974، بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية للاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

الشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200,000,000 دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 1,059,758,000 دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين وهما الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.



مجلس الإدارة



معالي المهندس
سعد بن عبد العزيز الخلب
رئيس المجلس
المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ
عبد الله بن سالم الحارثي
عضو المجلس
سلطنة عمان



سعادة الدكتور
عبد الله بن عبد الرحمن النمله
عضو المجلس
المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ
مشعل بن سالم العتيبي
نائب الرئيس
دولة الكويت



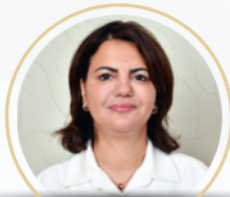
سعادة الأستاذ
خالد حسين العمر
عضو المجلس
دولة الكويت



معالي الأستاذة
طيف سامي الشكرجي
عضو المجلس
جمهورية العراق



سعادة الأستاذ
ماجد خميس الدرمكي
عضو المجلس
دولة الإمارات العربية المتحدة



معالي الدكتورة
نجلد محمد المنقوش
عضو المجلس
دولة ليبيا



سعادة الأستاذ
سلطان أحمد الجببي
عضو المجلس
دولة الإمارات العربية المتحدة



سعادة الأستاذ
أشرف محمد محمد نجم
عضو المجلس
جمهورية مصر العربية



سعادة الأستاذ
عبد الكريم عشير
عضو المجلس
المملكة المغربية



سعادة الشيخ
خالد بن سعود آل ثاني
عضو المجلس
دولة قطر



سعادة المهندس
نواف هاشم الساده
عضو المجلس
مملكة البحرين

لجان مجلس الإدارة

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وهي على النحو التالي:

اللجنة التوجيهية

معالي المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب / رئيساً

سعادة الأستاذ مشعل بن سالم العتيبي عضواً	سعادة الأستاذ نجلء محمد المنقوش عضواً	سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن النملة عضواً	سعادة الأستاذ عبد الله بن سالم الحارثي عضواً	سعادة الأستاذ ماجد خميس الدرمني عضواً
--	---	---	--	---

لجنة الاستثمار العليا

معالي المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب / رئيساً

سعادة الأستاذ مشعل بن سالم العتيبي عضواً	سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن النملة عضواً	سعادة الدكتور عبد الله بن سالم الحارثي عضواً	معالي الدكتورة نجلء محمد المنقوش عضواً	سعادة الأستاذ عبد اللطيف بن علي السيف عضواً مستقلاً	سعادة الأستاذ ماجد خميس الدرمني عضواً
--	---	--	--	---	---

لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

سعادة الأستاذ عبد الله بن سالم الحارثي / رئيساً

سعادة الأستاذ عبد الكريم عشير عضواً	سعادة الشيخ خالد بن سعود آل ثاني عضواً	سعادة الأستاذ أشرف محمد محمد نجم عضواً
---	--	--

لجنة المراجعة

سعادة الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن النملة / رئيساً

سعادة الأستاذ سلطان أحمد الجنيبي عضواً	معالي الأستاذة طيف سامي الشكرجي عضواً
--	---

لجنة الترشيحات والتعويضات

سعادة الأستاذ ماجد خميس الدرمني / رئيساً

سعادة المهندس نواف هاشم الساده عضواً	سعادة الأستاذ خالد حسين العمر عضواً
--	---

الإدارة التنفيذية



الأستاذ
عبد الله بن صالح باخريبه
الرئيس التنفيذي



الأستاذ
محمود سلمان
المدير العام المكلف - فرع البحرين



الأستاذ
دخيل الله بن عبد الله الزهراني
الرئيس التنفيذي للاستثمار



الأستاذ
فهد بن عبدالله الحقباني
المستشار الأعلى للرئيس التنفيذي



الأستاذ
خالد بن صالح الزغبيبي
مستشار الرئيس التنفيذي لشؤون
مجلس الإدارة والمساهمين



الأستاذ
يوسف سامي يوسف
مدير التدقيق الداخلي



الأستاذ
مجدي محمد الكفراوي
مدير الشؤون المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمون الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمار للعام المالي 2024، تزامناً مع نحو نصف قرن من عمر الشركة، حيث نجحنا - ولله الحمد - في تحقيق الأهداف المرجوة منذ تأسيسها في أواسط السبعينيات الميلادية إلى الوقت الحاضر، وأثبتت الشركة قدرتها على خوض غمار المنافسة في مختلف الظروف والتحديات، عبر استخدام نماذج العمل المناسبة لكل مرحلة.

وبلا شك أننا اليوم نعيش مرحلة تتسم بوتيرتها المتسارعة وقوة المنافسة في كافة المجالات، واستجابة لذلك جاءت الخطة الاستراتيجية لتحقيق أهداف الشركة وفق متطلبات المرحلة القادمة.

لقد شهد عام 2024 انطلاق الخطة الاستراتيجية للشركة للفترة (2024-2028)، وذلك بالتعاون مع أفضل بيوت الخبرة، وهي خطة طموحة وشاملة وترسم خارطة طريق للشركة خلال الفترة القادمة، لمواكبة التطور في عالم المال والأعمال. واتساقاً مع متطلبات هذه المرحلة، شرع مجلس الإدارة بتحديث الهيكل التنظيمي للشركة، وسياسة الاستثمار، والرؤية والرسالة، إلى جانب نظام الموارد البشرية. ووفقاً للخطة الاستراتيجية فإن الإدارة التنفيذية بصدد تطوير الهوية والشعار، كما تمت إعادة هيكلة العمليات الاستثمارية واللوائح والإجراءات والخدمات والمنتجات لتواكب التطورات الحديثة التي تشهدها الصناعة الاستثمارية على مستوى العالم، كما تم تحديث أنظمة العمل لتحسين المخرجات، وسيستمر التحسين والتطوير من أجل الاستثمار في التميز والابتكار وتعزيز النمو والاستدامة لخدمة عملاء الشركة بشكل أفضل من أي وقت مضى.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها القطاع المالي، فقد أظهرت النتائج المالية للعام المالي 2024 تحقيق الشركة أرباحاً صافية بلغت 65,617 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 41,621 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2023، بنسبة ارتفاع قدرها 58%.

وأود الإشارة إلى أن الالتزام بالتميز في الأداء وتحقيق النتائج المالية الجيدة، وتطبيق توجيهات الجهات الرقابية في مجال الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر، يعزز نهجنا الاستراتيجي في تطوير آليات العمل وتجديد الأدوات على النحو الأمثل، بما في ذلك الاهتمام بالكوادر البشرية، والحرص على رفع كفاءتهم لتوائم المرحلة الانتقالية التي تشهدها الشركة، من خلال رفدها بكوادر قيادية ذات خبرة فنية ودراية تامة، إلى جانب الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير النوعية.

في الختام نؤكد أن مساندتكم لأعمال الشركة، ودعمكم المتواصل لأنشطتها خلال السنوات السابقة يمثل عاملاً مهماً من عوامل النجاح والاستمرارية، فالشكر لكم جميعاً على دعمكم المستمر، والشكر للدول المساهمة التي وضعت ثقتها بنا كمجلس إدارة، وعززتها بالدعم والمساندة في سبيل تطوير أعمال الشركة. كما أتوجه بالشكر -نيابة عنكم- للسادة أعضاء مجلس الإدارة لقاء جهودهم على مدار العام، وللإدارة التنفيذية والعاملين معها لما بذلوه من جهود كان لها عظيم الأثر في دفع مسيرة الشركة، كما أشكر عملاءنا على ثقتهم الكبيرة، آملاً أن تحوز خدماتنا على رضاهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رئيس مجلس الإدارة

سعد بن عبد العزيز الخلب

كلمة الرئيس التنفيذي



الكرام،

السادة المساهمون

تحية طيبة وبعد،

يسرّني أن أشارككم أبرز ملامح عام 2024 ضمن التقرير السنوي للشركة، والذي يستعرض الأداء والإنجازات المحققة خلال العام، إلى جانب خططنا الطموحة للمستقبل. فقد شكّل عام 2024 نقطة تحول محورية في مسيرة الشركة العربية للاستثمار، حيث شهد انطلاقتنا الفعلية نحو تنفيذ استراتيجيتنا للفترة 2024-2028، التي تم اعتمادها منتصف عام 2023.

وقد جاءت نتائج هذا العام لتؤكد أن خطواتنا الاستراتيجية بدأت تؤتي ثمارها مبكراً، حيث انعكست بشكل واضح على أدائنا المالي والتشغيلي، وأسهمت في تحقيق نتائج فاقت التوقعات، مما يعزز ثقتنا في التوجه الجديد ويدفعنا إلى مواصلة البناء بثقة وثبات. ونتطلع من خلال ذلك إلى ترسيخ مكانة الشركة كمؤسسة استثمارية رائدة ذات أداء مستدام، وتعظيم القيمة لمساهميننا، في ظل بيئة تتسم بالتغيير والتحديات.

كان لي شرف الانضمام إلى فريق عمل الشركة في النصف الثاني من العام وقد تمكنا، أنا وزملائي، من المضي قدماً في أداء دورنا وتهيئة العوامل الممكنة لتطبيق الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي تقوم على الشمولية والتوسع في فئات الأصول، مع التركيز على تحقيق الاتساق بين البرامج والمبادرات والمستهدفات. وقد وزعت جهودنا بين العمل على تحقيق نتائج ملموسة، والحرص على إنجاز نموذج العمل الجديد مرحلياً، بما يواكب مستجدات الفترة ويؤسس لممارسات مؤسسية راسخة.

وجاءت نتائج هذا العام لتعكس نضج التوجه الجديد ومتانة ركائزه، مدفوعة برؤية واضحة وخطوات تنفيذية ممكنة. وقد باشرنا فعلياً تنفيذ خارطة التحول الاستراتيجي التي صيغت بعناية لتغطي أربعة محاور رئيسية تتمثل بما يلي:

الهيكل المؤسسي: أعدنا تنظيم هيكله الوظيفي ورأس المال البشري بما يتناسب مع طموحاتنا المستقبلية، من خلال تعزيز التنافسية، وربط الأداء بالإنجاز، وتقديم حوافز مجزية لقدامى الموظفين، ودعم التطوير المهني، بما يسهم في بناء قاعدة بشرية أكثر كفاءة وانسجاماً.

النموذج التشغيلي: تم تطوير نموذج العمل ليعكس مساراً مؤسسياً واضحاً في معالجة فرص الاستثمار وتقييمها واتخاذ القرار بشأنها، مع فتح باب إسناد الشركات المتخصصة وبيوت الخبرة، وتحديث السياسات واللوائح التشغيلية بما يدعم الكفاءة والحوكمة.

إدارة المحفظة: بدأنا في تطبيق تحول تدريجي نحو محفظة مستهدفة تتماشى مع أولويات التوزيع الجغرافي والقطاعي الاستراتيجي لفئات الأصول المختلفة، مع التخارج من الاستثمارات غير المتوائمة مع التوجه الجديد، إلى جانب إعادة هيكلة الوحدة المصرفية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق توازن العائد والمخاطر.

الهوية المؤسسية: عملنا على إعداد برنامج متكامل لتجديد الهوية البصرية وأطلقنا الرسالة والقيم المؤسسية، وحرصنا على تعزيز حضور الشركة في المؤتمرات والملتقيات الإقليمية، وخلق ثقافة عمل إيجابية تقوم على الشفافية، والتعلم، والتغذية الراجعة، وبناء بيئة مشجعة على الأداء.

وفي هذا الصدد، ترجمنا هذه الركائز إلى 15 مبادرة استراتيجية تنفيذية تغطي مختلف جوانب التحول المؤسسي، وبدأنا بتنفيذ عدد كبير منها خلال العام، بدعم مباشر من مجلس الإدارة، وبدافع الثقة التي نحظى بها من الدول المساهمة.

وقد أسهم هذا التوجه المتكامل في تحقيق نتائج مالية مشرفة خلال عام 2024، حيث بلغت الأرباح الصافية 65.6 مليون دولار أمريكي، متجاوزة الموازنة التقديرية بنسبة 58%، كما ارتفع إجمالي الموجودات إلى 1.75 مليار دولار أمريكي، ونمت حقوق المساهمين بنسبة 5% لتصل إلى 1.46 مليار دولار أمريكي، مع تحقيق عائد على الموجودات بنسبة 3.7%، وعائد على حقوق المساهمين بنسبة 4.6%.

نحن نؤمن أن هذه النتائج تمثل بداية مرحلة جديدة ومساراً طموحاً ضمن تحول أكبر مستقبلاً. وبينما تواصل الشركة الاستثمار في المشاريع ذات القيمة المضافة، فإنها تولي اهتماماً خاصاً برأس المال البشري، إيماناً بأن التميز يبدأ من الداخل. وقد ركزنا في هذا الإطار على خلق بيئة عمل محفزة، والعمل على تقديم برامج تطوير مهني، وتعزيز ثقافة الأداء، بما يعزز قدرة الشركة على التكيف واحترافية إدارة المخاطر.

وبتوجيه من مجلس الإدارة، تواصل الإدارة التنفيذية مضاعفة القيمة المضافة لمساهمي الشركة، من خلال رفع كفاءة إدارة الموارد المالية، وتحقيق أفضل العوائد، وتطبيق أعلى معايير الحوكمة، والالتزام بالجودة الشاملة في استثماراتنا، بما يعزز الثقة في أدائنا ومكانتنا في السوق.

ختاماً، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام على دعمهم وثقتهم المتواصلة، وإلى مجلس الإدارة على حرصهم ودورهم التوجيهي والإشرافي، كما أخص بالشكر زملائي منسوبي الشركة على ما قدموه من جهود مخلصة خلال عام 2024، والتي كان لها الأثر المباشر في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. ونتطلع معاً إلى المزيد من النجاح، والنمو، والاستدامة في المرحلة القادمة.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،

الرئيس التنفيذي

عبد الله بن صالح باخريه

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة %	قيمة الأسهم (دولار أمريكي)	عدد الأسهم (سهم)	اسم الدولة
16.40	173,848,000	173,848	المملكة العربية السعودية 
16.40	173,848,000	173,848	دولة الكويت 
2.80	29,696,000	29,696	جمهورية السودان 
7.29	77,268,000	77,268	جمهورية مصر العربية 
8.57	90,841,000	90,841	دولة قطر 
13.46	142,641,000	142,641	دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) 
1.79	18,960,000	18,960	مملكة البحرين 
5.98	63,396,000	63,396	الجمهورية العربية السورية 
10.97	116,243,000	116,243	جمهورية العراق 
0.34	3,569,000	3,569	المملكة الأردنية الهاشمية 
1.79	18,960,000	18,960	الجمهورية التونسية 
1.79	18,960,000	18,960	المملكة المغربية 
7.16	75,928,000	75,928	دولة ليبيا 
1.60	16,918,000	16,918	سلطنة عُمان 
0.28	2,932,000	2,932	الجمهورية اليمنية 
1.69	17,875,000	17,875	الجمهورية اللبنانية 
1.69	17,875,000	17,875	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 
100.00	1,059,758,000	1,059,758	المجموع

ملخص النتائج المالية للشركة للعام 2024

حققت الشركة أرباحاً صافية بنهاية العام المالي 2024 بلغت 65,617 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 41,621 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2023، بنسبة ارتفاع قدرها 58%. ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة في إيرادات محفظة الاستثمار واسترداد مخصصات انخفاض قيمة محفظة الأوراق المالية الخاصة بجمهورية مصر العربية. وقد بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2024 حوالي 82,556 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 76,351 ألف دولار أمريكي للعام المالي 2023 بارتفاع بلغت نسبته 8%. فيما بلغت المصروفات العمومية والإدارية للعام المالي 2024 مبلغاً قدره 25,959 ألف دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 23,376 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2023 بارتفاع قدره 2,583 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 11%، نتيجة لارتفاع تكاليف العاملين ومصاريف مجلس الإدارة. وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها العام المالي 2024.

وقد بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2024 حوالي 1,750,301 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,695,347 ألف دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2023، وذلك بارتفاع قدره 54,954 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 3%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الأرباح، وارتفاع القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية.

كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2024 حوالي 1,458,136 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,386,717 ألف دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2023، بارتفاع بلغت نسبته 5%، وذلك نتيجة للأرباح الصافية التي تم تحقيقها خلال العام 2024 بالإضافة إلى ارتفاع القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية، على الرغم من توزيع أرباح نقدية لمساهمي الشركة العربية للاستثمار عن العام 2023 بنسبة 2% من رأس المال المدفوع. وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 3.7%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 4.6% عند نهاية العام المالي 2024.

صافي أرباح عام 2024

65,617

ألف دولار أمريكي

نسبة الارتفاع
عن عام 2023

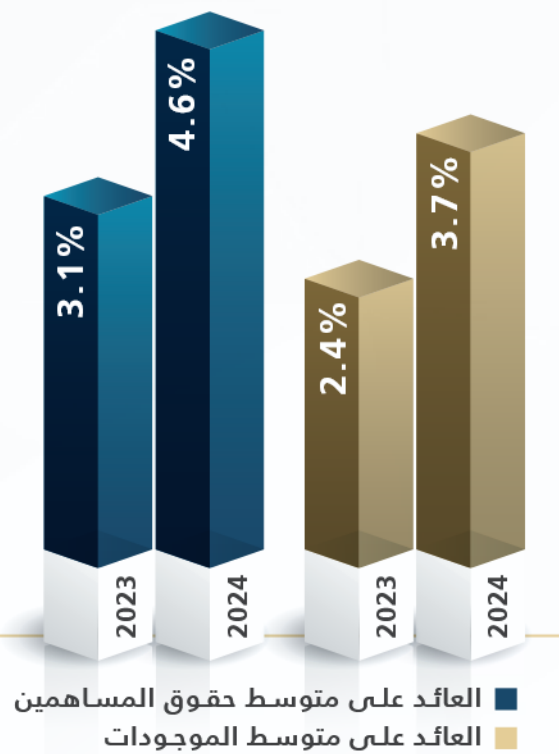
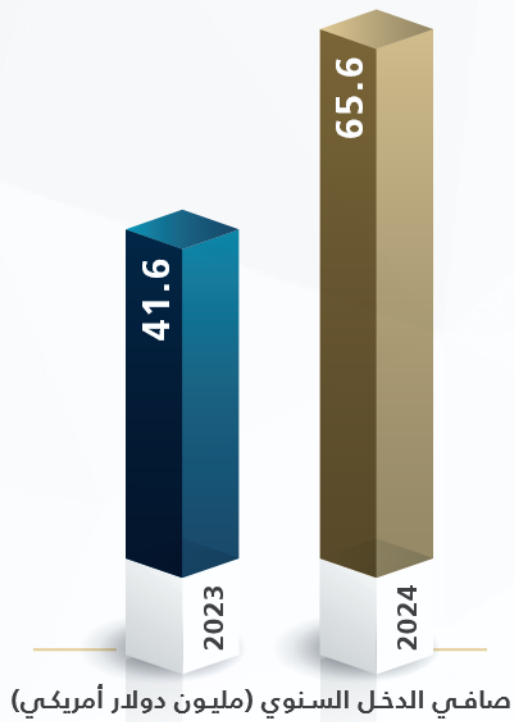
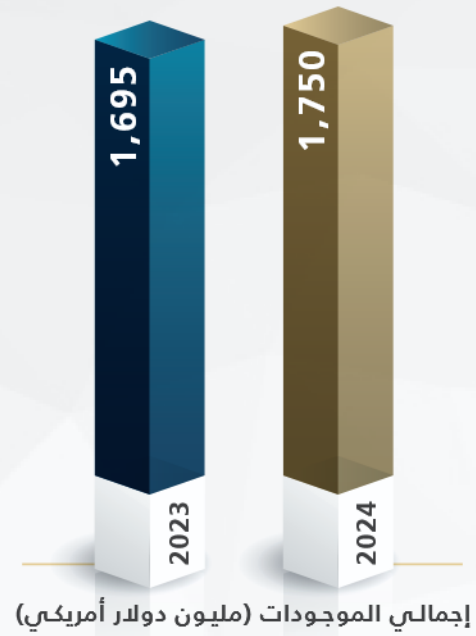
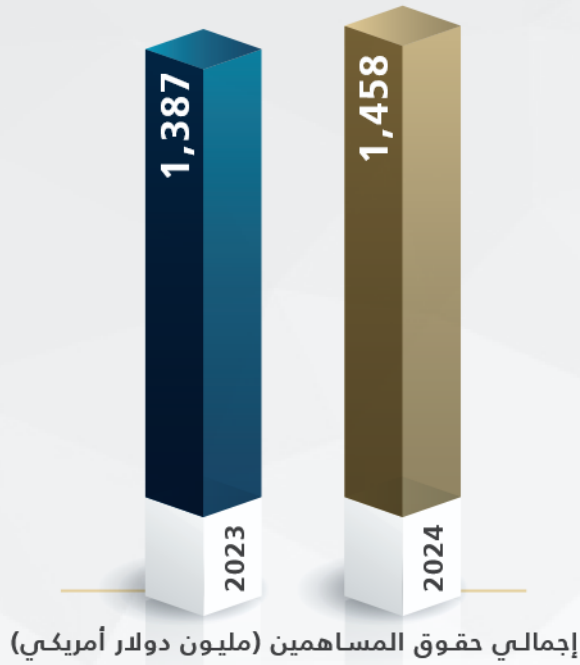
58%

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة للعام 2024، مقارنة مع مؤشرات الأداء للعام 2023:

مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة خلال العامين (2024 - 2023)

2023	2024	مؤشرات الأداء
%3.1	%4.6	نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين
%4.0	%6.2	نسبة العائد على رأس المال
%2.4	%3.7	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%100	%100	نسبة كفاية رأس المال

وتوضح الرسوم البيانية التالية التغير في موجودات الشركة العربية للاستثمار، والنمو في حقوق مساهميها، والعائد على متوسط الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين، وصافي الأرباح خلال العامين (-2024 2023):



في مجال إدارة الشركة

واصل مجلس إدارة الشركة القيام بمهامه ومسؤولياته حيث عقد سبعة اجتماعات ثلاثة منها استثنائية تلبية لمتطلبات تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، صدر عنها حزمة من القرارات المنظمة لآلية سير العمل وأدوات تنفيذه بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية. وقد اطمأن مجلس الإدارة، من خلال اجتماعاته، وتقارير لجانته المتخصصة، وتقارير الإدارة التنفيذية، على مسيرة وأداء الشركة ونجاحها في تحقيق النتائج المستهدفة. وتجدر الإشارة إلى انتهاء الدورة السادسة عشرة لمجلس الإدارة في منتصف العام 2024، وبدء الدورة السابعة عشرة، والتي تم انتخاب معالي المهندس/ سعد بن عبد العزيز الخلب رئيساً لمجلس الإدارة فيها، وهو الرئيس التنفيذي لبنك الاستيراد والتصدير السعودي منذ العام 2021 حتى تاريخه، وله خبرة طويلة في القطاع المصرفي والتخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية، والائتمان البنكي وتمويل الشركات اكتسبها خلال توليه عدد من المناصب القيادية الرفيعة في مختلف المواقع، وقد أصدر مجلس إدارة الشركة قراراً بتعيين الأستاذ/ عبدالله بن صالح باخريه رئيساً تنفيذياً للشركة اعتباراً من 18 أغسطس 2024م، إذ يُعد تعيينه، استناداً إلى خبراته الواسعة في المجالين المالي والاستثماري على المستويين المحلي والعالمي، ليكون بذلك إضافة حقيقية للشركة، لتطوير أعمالها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. وتجلت أولى مبادرات الإدارة الجديدة في تطبيق الخطة الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، وهي مرحلة تحدّ حقيقية، ويعترضها

أبرز القرارات الإدارية لتحسين سير العمل



الكثير من العقبات والتحديات خصوصاً أن الشركة أخذت منحى جديداً في استثماراتها، وتوجهاً مختلفاً -عما كان سابقاً- في أنشطتها بعد أن أمضت نحو نصف قرن من الأداء. وانطلاقاً من حرص مجلس الإدارة على تطبيق الخطة الاستراتيجية للشركة للأعوام (2024-2028)، ومتابعة تنفيذها، وتحقيق أهدافها، تمت الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في مجال الموارد البشرية، وفي تنظيم اللوائح والسياسات التي تتبعها الشركة لتحديثها بما يتلاءم مع بيئة عمل الشركة وطبيعتها من جهة، ومع التحديات المحتملة التي من الممكن أن تواجه تطبيق الاستراتيجية من جهة أخرى.

في هذا الاتجاه أصدرت الإدارة التنفيذية عدة قرارات إدارية لتحسين سير العمل ومواكبة التطلعات ومن ذلك: تشكيل لجنة الإدارة التنفيذية في الشركة لتعزيز التواصل بين جميع الإدارات، وإعادة تشكيل لجنة الاستثمار تماشياً مع مستهدفات الاستراتيجية وبعضويات ذوي العلاقة والخبرة بالاستثمار مع إضافة عضو مستقل من ذوي الخبرة، كما تم تشكيل لجنة للتظلمات برئاسة عضو مستقل من خارج الشركة لضمان حقوق الموظفين التعاقدية مع

THE ARAB INVESTMENT COMPANY



الشركة العربية للاستثمار

الشركة، وبمراجعة الاستراتيجية تمت إضافة مبادرات ومحاوّر عدة بهدف تنفيذها بشكل فعال ووضع خارطة طريق توضح ذلك، إضافة إلى اعتماد سياسة إعادة هيكلة الموارد البشرية بما في ذلك وضع هيكل تنظيمي وسلم وظيفي جديدين يتماشيان مع متطلبات استراتيجية الشركة موضع التطبيق. كما اعتمدت الإدارة عدداً من الشراكات والأعمال فعقدت أكثر من 60 اجتماعاً مع جهات استشارية خارجية بهدف بناء الشراكات الاستراتيجية المختلفة في مجالات الاستثمار والمالية والحوكمة والموارد البشرية والتسويق والإدارة القانونية، وتم توقيع سبع اتفاقيات عدم إفصاح مع مقدمي خدمات محتملين، وثلاث اتفاقيات مع شركات قانون وموارد بشرية. ومن الناحية التشغيلية، أحدثت الإدارة لوائح وسياسات تشغيلية لم تكن موجودة سابقاً فوضعت الإدارة سياسة التداولات الشخصية والإفصاح بالتعاون مع شركة ميرسر. كما وضعت خطة للتعاقد الوظيفي للوظائف الحرجة في الشركة ويجري العمل حالياً مع مستشار موارد بشرية لوضعها موضع التنفيذ، كما يتم العمل على إعداد سياسة قبول الهدايا والضيافة بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية العالمية، وتنظيم سياسة المشتريات بحيث يتم إجراء التحريات أثناء التعامل والاتفاق مع مقدمي الخدمات أيضاً كانوا لحماية الشركة من أي تعاملات مالية مشبوهة. كما أعادت النظر في جميع السياسات واللوائح المطبقة في الشركة لتحديثها وتعيين مسؤولين عنها.

وفي مجال البدء في تنفيذ الاستراتيجية، قدمت الإدارة 4 محاور تشتمل على 22 مبادرة، و137 مهمة، و673 خطوة، لتطبيق الاستراتيجية بطريقة عملية وفعالة ضمن خارطة طريق توضح المهام وتحدد المسؤوليات وفق أفضل الممارسات في السوق، ووفق خط زمني محدد للتنفيذ، كما عملت الإدارة على إطلاق الموقع الإلكتروني للشركة بحلة جديدة وبتصميم جذاب يعكس أنشطة الشركة وهويتها ورؤيتها ورسالتها ونتائج أعمالها بسهولة ويسر، ومن أجل التحول الرقمي استبدلت الإدارة كافة التعاملات الورقية بنماذج إلكترونية متوفرة ضمن قوائم منسدلة في الموقع الإلكتروني، وهي السباقة بذلك لتطبيق مبادرة "إدارة بلا أوراق"، وتعمل الإدارة بمختلف أقسامها على صياغة هوية الشركة وشعارها بما يتسق مع توجهات الخطة الاستراتيجية، كما تعمل على تعزيز إطار الحوكمة وتحسين الأداء، وإطلاق برامج التعليم والتدريب المستمر بهدف تطوير منسوبيها، وتطوير عمل الاستثمار والمخاطر والامتثال، ومراجعة شاملة لعقد التأسيس والنظام الأساسي، وتحديث سلم الرواتب، وتقييم المواهب، وملء المناصب الشاغرة، وتعزيز الكفاءات، واستقطاب الخبرات، وتوليد الوظائف وتحديث مسمياتها وفق الهيكل التنظيمي الجديد. كما قامت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأدوار المنوطة بها كل بحسب اختصاصه، فساهمت كل لجنة بوضع اللبنة الأولى في بناء الاستراتيجية فعقد على هامش اجتماعات المجلس الدورية عدد من الاجتماعات عالجت من خلالها كثيراً من التحديات، وخرجت بتوصيات وقرارات صاغتها حاجة العمل ومتطلبات الإدارة الحديثة. بدورها قامت الإدارة بتنظيم ورش عمل تثقيفية مختلفة للمجلس ولجانته كإحدى مبادرات الاستراتيجية، وبذلك يخطو مجلس الإدارة نحو التطبيق الأمثل للاستراتيجية ويراجع عن كثب ما يتمخض عن تطبيقها أولاً بأول، ومن ثم يعمل على إعادة تقييم الآثار المترتبة على

ذلك من منظور شامل يضع على عاتقه مسؤولية تطوير أعمال الشركة، ونمو أرباحها أمام السادة المساهمين للاضطلاع بدوره الكامل وتحمل مسؤوليته القانونية أمام الجمعية العامة. والشركة بتوجيهات مجلس الإدارة، وبتكاتف إداراتها، وتعاون منسوبيها تعمل يداً واحدة بكل طاقاتها لتجاوز أي عوائق تحد من نموها في سبيل تحقيق أهدافها وأداء رسالتها.

تطوير الخدمات المساندة

في ظل الجهود المتواصلة من إدارة الشركة لتطوير العمل المؤسسي وإيجاد بيئة عمل جاذبة ومهنية تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، نفذت الشركة خلال العام المالي 2024 برامجها المعتمدة لدعم الخدمات المساندة في مجالي تطوير نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية.

نظم تقنية المعلومات

لمواكبة التطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات، واستجابة لمتطلبات تطبيق استراتيجية الشركة، قامت الإدارة بمراجعة شاملة خلال العام لتحديد احتياجات الشركة لتحويل جميع عملياتها من ورقية إلى رقمية وأتمتة العمليات الداخلية الممكنة. وقد تم وضع خطط شاملة للتحويل الرقمي تشمل جميع الأنشطة والخدمات في الشركة، بما في ذلك عمليات الموارد البشرية، والإدارة المالية، والمشتريات، والاستثمار. وكجزء من هذا المشروع الطموح، شرعت الإدارة في تنفيذ مشروع الأرشيف الإلكتروني لجميع المستندات والوثائق الورقية، بهدف تحسين جودة البيانات وسرعة الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، بالإضافة إلى تعزيز أمانها وخفض التكاليف وتجنب هدر الموارد باستخدام تقنيات رقمية بدلاً من الورقية.

وقد بدأ العمل فعلياً بالتواصل مع مجموعة من مزودي خدمات التحويل الرقمي لتقديم عروضهم الفنية والمالية لدراستها، بهدف تطوير البنية التحتية لخدمات تقنية المعلومات ومراجعة



الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، إذ تعد هذه الخطوة حجر الأساس لإنجاح المشروع. كما تم الانتهاء من إنشاء منصة رقمية لوثائق وخدمات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تحديث الموقع الإلكتروني للشركة ليكون واجهة مشرقة تعكس التطور الكبير والنقلة النوعية التي تشهدها الشركة على كافة الأصعدة.

وتواصل إدارة تقنية المعلومات في الشركة اهتمامها بكل جديد ومتطور في سبيل تطوير بيئة العمل في الشركة واعتماد أحدث الطرق والأساليب التقنية التي تحقق مصالح الشركة وتوافق توجهاتها الاستراتيجية.

الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تسعى الشركة إلى تحقيق التكامل في ممارسات الموارد البشرية التي تدعم الترابط وتساهم في تحقيق نتائج أفضل من خلال توفير بيئة عمل مناسبة تعزز النمو الشخصي والتطور المهني لجميع موظفيها لتمكينهم من المشاركة في تحقيق مستهدفات الشركة الاستراتيجية.



وفي إطار سعي الشركة المستمر إلى تطوير الموارد البشرية وممارساتها، وضرورة التغيير والتطوير لتحقيق المتطلبات الاستراتيجية للموارد البشرية ولمواجهة التحديات المستقبلية ومواكبة أفضل الممارسات المهنية، تم القيام بعدة مبادرات خاصة بتطوير الموارد البشرية وإعادة هيكلتها، ويجري العمل على تنفيذها حيث تم تكليف إحدى الدور الاستشارية المتخصصة في دراسات واستراتيجيات الموارد البشرية وبإشراف من لجنة الترشيحات والتعويضات والإدارة التنفيذية، والتي تولي اهتماماً كبيراً بإدارة رأس المال البشري وإدارة التغيير لتمكين الشركة من تحقيق مستهدفاتها المستقبلية المرتبطة بالنمو والتقدم.

وفي خطوة نحو التطوير، اعتمد مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار هيكلًا تنظيمياً جديداً للشركة ليحل محل الهيكل السابق. كما اعتمد المجلس سلماً جديداً للدرجات الوظيفية والرواتب والمزايا في الشركة وفقاً لمتطلبات الخطة الاستراتيجية للشركة. وضمن جهود الشركة وحرصها على استمرار التطوير وبناء المهارات والكفاءات والقدرات لرفع معدلات الأداء لمنسوبيها، واصلت الشركة خلال العام اهتمامها بدعم وتعزيز نشاط التدريب من خلال المشاركة في مجموعة من الدورات التدريبية والمنتديات وورش العمل المرتبطة بنشاط الشركة الاستثماري والمصرفي. وقد شارك خلال العام عدد من منسوبي الشركة في عدد من الفعاليات في مجال الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات، وتقييم الشركات المعتمد، والمراجعة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر العمليات، وإدارة المخاطر والالتزام، والموارد البشرية، والقروض، والامتثال، والتوعية بالأمن السيبراني. والشركة العربية للاستثمار تستهدف من خلال استراتيجيتها الجديدة صياغة هوية جديدة لثقافتها المؤسسية الداخلية من خلال إطلاق قيم أساسية منها التمكين والتركيز على الأداء ودعم التقدم المهني لموظفيها لرسم الهوية الثقافية المثالية القادرة على تحقيق تطلعات مساهمي الشركة ومجلس إدارتها وموظفيها.

وفي سياق متصل، قامت الشؤون الإدارية بمتابعة شاملة للأصول العقارية المملوكة للشركة، حيث شهد العام 2024 تقدماً ملحوظاً في إدارة الأصول العقارية وتحسين إيراداتها، مع تحقيق إنجازات ملموسة لتطويرها وبالتالي رفع عوائدها المالية، وتلتزم الإدارة بمواصلة تطوير الأداء الإداري وتعزيز الكفاءة التشغيلية لضمان استدامة الأصول وتعظيم العوائد الاستثمارية.

تعزيز العمل المؤسسي

يشكل العمل المؤسسي الركيزة الأساسية لدى الشركة، حيث تلتزم في كافة أنشطتها بالأنظمة والقوانين المتبعة، مسترشدة بمبادئ الحوكمة والشفافية، وبقرارات مجلس الإدارة، وتوجيهات الجهات الرقابية مما يضيفي على أنشطتها مزيداً من المرونة والملاءمة مع متطلبات العمل ومستجداته.

الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة

التزاماً بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة كجزء من فلسفة الشركة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، وتنفيذ خططها الواعدة، وضعت الشركة حزمة من التدابير والسياسات التي من خلالها تحدد الأدوار وتوزع المسؤوليات، لخلق بيئة عمل منظمة تساعد على تنفيذ أنشطتها بكل دقة وأريحية مع مراعاة الجوانب الفنية ومتطلبات الجهات الرقابية. حيث يتولى مجلس الإدارة متابعة تطبيق أنظمة الحوكمة بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية، ويلبي احتياجات سوق العمل، وذلك للتحقق من صحة ودقة تطبيق الأنظمة وضمن الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة والشفافية. لذا فقد أنشأ المجلس عدة لجان دائمة منبثقة عنه وهي: لجنة الاستثمار العليا، ولجنة المراجعة، ولجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام، ولجنة الترشيحات والتعويضات. كما أن هناك لجاناً داخلية دائمة من الإدارة التنفيذية، ومن أهمها لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الأوراق المالية، ولجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الإدارة التنفيذية. وجميع هذه اللجان مكلفة بمهام وصلاحيات متفاوتة بغية تنظيم العمل المؤسسي وتحقيق الدور التكاملي بين الإدارات والأقسام في الشركة.

نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع

شهد الاقتصاد العالمي والإقليمي خلال عام 2024 تحديات كبيرة أثرت بشكل مباشر على مناخ الاستثمار في الدول العربية، من أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار النزاعات في أوروبا والشرق الأوسط، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف المعيشة. كما ساهمت التغيرات المناخية في التأثير على الإنتاج الزراعي، مما زاد من ضغوط التضخم في بعض الدول.

ظل التضخم العالمي مشكلة رئيسية في عدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، مما دفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية متشددة، تضمنت رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم. ومع التباطؤ التدريجي لمعدلات التضخم خلال العام، بدأت بعض البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة تدريجياً بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للأسواق. كما أدت الحكومات دورًا كبيراً في دعم الاستقرار عبر سياسات مالية توسعية في بعض الدول، شملت تقديم حوافز ضريبية وبرامج دعم موجهة لقطاعات رئيسية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة. ورغم استمرار التحديات الجيوسياسية وارتفاع مستويات الديون العالمية، مما عزز حالة عدم اليقين، فإن الاتجاه المتزايد نحو التنمية المستدامة، والتحول الرقمي، وتبني نماذج اقتصادية أكثر مرونة، يعزز التوقعات بمستقبل اقتصادي أكثر استقراراً. ويشير تركيز الدول على الابتكار، والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية، إلى إمكانية تحقيق نمو متوازن ومستدام خلال السنوات المقبلة.

ورغم التحديات التي شهدتها البيئة الاستثمارية في الوطن العربي خلال عام 2024 بسبب تداعيات السياسة النقدية الصارمة، واصلت الشركة العربية للاستثمار تنفيذ مبادراتها ضمن الخطة الاستراتيجية (2024-2028)، بهدف تعزيز أداء محفظتها الاستثمارية. واعتمدت الشركة

نهجًا استثماريًا مدروسًا يركز على سياسات واضحة لدعم المشاريع الحالية، مع التركيز على متابعة أدائها وتقييمه لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والعائد. كما عملت الشركة على توسيع نطاق استثماراتها من خلال زيادة مساهماتها في قطاعات وأسواق جديدة تعزز التنوع الجغرافي والقطاعي، بما يسهم في تحقيق الاستدامة والنمو طويل الأجل تماشيًا مع الأهداف الاستراتيجية. وفي هذا السياق، قامت الإدارة بدراسة جدوى التوسع في بعض المشاريع القائمة التي تتميز بعوائد مستقرة وآفاق نمو واعدة، مستندة إلى تحليلات دقيقة للأداء والفرص الاستثمارية المتاحة. حيث ارتفعت مساهمة الشركة في رأس مال شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) عبر الاكتتاب في الطرح الثانوي بمبلغ 13.3 مليون دولار أمريكي.

وفي إطار الجهود الرامية إلى الحفاظ على توازن المحفظة الاستثمارية بما يتوافق مع الركائز الأساسية للاستراتيجية، عملت الإدارة على مراجعة وتقييم الأصول الاستثمارية الحالية بهدف تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والمواءمة مع التوجهات الاستراتيجية المستقبلية. وبناءً على هذه المراجعة، حددت الإدارة خمس مساهمات استثمارية قائمة في قطاعات مختلفة، تمثلت في قطاع الطاقة، وقطاع المواد الأساسية، وقطاع الاستثمار والتمويل، والتي تخطط الإدارة للتخارج منها بما يتماشى مع أهداف القطاعات المستهدفة والأداء المالي لتلك المساهمات. ولضمان تنفيذ عملية التخارج بطريقة احترافية تحقق أقصى قيمة ممكنة، عززت الإدارة من حلول التعاقد مع بيوت الخبرة والأطراف الثالثة في إطار تنفيذ استراتيجية الشركة، وذلك من خلال جهات استشارية متخصصة في مجالات الاستشارات الاستثمارية والمالية، ضمن نطاق عمل التسويق وتحديد المشتريين المحتملين وإدارة عمليات التفاوض وفق أفضل الممارسات المتبعة في السوق.

وفي إطار حرص الشركة على تعزيز الشفافية والدقة والاستقلالية في إعداد تقاريرها المالية ضمن تنفيذ مبادرة من المبادرات الاستراتيجية للشركة (2024-2028)، يتم حاليًا إسناد عملية تقييم الشركات غير المدرجة إلى جهات استشارية متخصصة ذات خبرة واسعة في مجال التقييم المالي. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الوصول لأفضل الممارسات المحاسبية والمعايير الدولية، ولتعزيز الحوكمة المتينة.

أداء محفظة الاستثمار واستراتيجية النمو المستقبلي:

بلغ إجمالي استثمارات الشركة العربية للاستثمار في المشاريع والصناديق الاستثمارية، كما في 31 ديسمبر 2024، نحو 532.9 مليون دولار أمريكي، ما يمثل 50.1% من رأس المال المدفوع للشركة. وتضمنت محفظة الاستثمارات 31 مشروعًا استثماريًا بإجمالي استثمارات قدرها 519.9 مليون دولار أمريكي، إلى جانب استثمار بقيمة 13 مليون دولار أمريكي في صندوق مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات:

امتدت استثمارات الشركة عبر عشر دول عربية، وشملت أحد عشر قطاعًا رئيسيًا لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وهي:

قطاع الاستثمار والتمويل: لدعم المشاريع الريادية وتعزيز فرص النمو.
 قطاع البنوك: لتعزيز الأنشطة المصرفية وتحفيز التنمية المالية.
 قطاع إنتاج الأغذية: للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
 قطاع المواد الأساسية: لدعم الصناعات التحويلية وتعزيز سلاسل الإمداد.
 قطاع الاتصالات: لدفع عجلة التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية.
 قطاع الخدمات الاستهلاكية: لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد وتعزيز الاستهلاك المحلي.
 قطاع العقار: باعتباره أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي.
 قطاع المرافق العامة: لدعم مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية.
 قطاع الطاقة: لتعزيز كفاءة الإنتاج والاستهلاك ودعم مشاريع الطاقة المتجددة.
 قطاع النقل: لتطوير الخدمات اللوجستية وتحسين كفاءة سلاسل التوريد.
 قطاع الرعاية الصحية: للارتقاء بجودة الخدمات الطبية وتعزيز الابتكار في المجال الصحي.

تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية:

في إطار توسيع آفاق التعاون الاستثماري، كان لمساهمة الشركة بنسبة 12% في صندوق مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أثر في تمكينها من بناء شراكات استراتيجية مع جهات عالمية وإقليمية رائدة، أبرزها: مؤسسة التمويل الدولية (IFC): لتعزيز التنمية المستدامة والاستثمار في الأسواق الناشئة. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: لدعم المشاريع التنموية في العالم العربي. الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب): المتخصصة في تمويل مشاريع الطاقة. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA): التي توفر الدعم الفني والمالي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

استراتيجية الشركة (2024-2028): التخطيط والتوسع

تماشيًا مع الخطة الاستراتيجية للفترة (2024-2028)، شرعت الإدارة في تنفيذ خطط متكاملة لتعزيز أداء المحفظة الاستثمارية، تضمنت ما يلي:
 البحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة وتحليلها بعمق، مع تحديد فئات الأصول المستهدفة.
 تحديث السياسات والإجراءات الاستثمارية لضمان التوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
 مراجعة الهيكل التنظيمي ومتطلبات رأس المال البشري لتعزيز الكفاءة التشغيلية.
 عقد شراكات واتفاقيات استراتيجية محلية وإقليمية وعالمية مع جهات استثمارية رائدة.
 تعزيز عمليات الإسناد للأطراف الثالثة المتخصصة لتحسين جودة القرارات الاستثمارية.
 المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والملتقيات الاستثمارية الإقليمية والدولية لتعزيز التواصل مع المستثمرين والشركاء المحتملين.

متابعة وتقييم المشاريع القائمة، مع بحث خيارات التخارج من الاستثمارات غير المتوائمة استراتيجيًا لضمان تحقيق أعلى العوائد.

تعزيز الحضور الاستثماري وإدارة الاستثمارات:

استمرت الشركة العربية للاستثمار في تكثيف جهودها لتعزيز حضورها في الأسواق العربية والدولية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات مجالس إدارة الشركات المستثمر بها، والمساهمة في اتخاذ قرارات استراتيجية لمعالجة التحديات التي تواجه بعض الاستثمارات. كما عملت الشركة على اغتنام الفرص الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات المساهمة، عبر ممثليها في مجالس الإدارة واللجان المتخصصة.

التحسينات التنظيمية وتعزيز الحوكمة:

في إطار تعزيز كفاءة العمليات الاستثمارية، عملت الإدارة على مراجعة وتحديث اللوائح والأنظمة والتعليمات بالتعاون مع جهات استشارية متخصصة، لضمان الامتثال لأفضل المعايير الدولية. كما ركزت الإدارة على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة لدعم استدامة عملياتها الاستثمارية وتحقيق التوازن بين النمو والتنوع الجغرافي والقطاعي.

نحو مستقبل استثماري مستدام:

تؤكد هذه الجهود التزام الشركة العربية للاستثمار بتعزيز دورها كمساهم رئيسي في تحفيز التنمية الاقتصادية، ودعم الابتكار، وتعزيز الربحية، وتحقيق عوائد استثمارية مستدامة، من خلال نهج استراتيجي متوازن يجمع بين التوسع المدروس، والشراكات الفاعلة، والاستثمار في القطاعات الحيوية المستهدفة.



تقديم الخدمات المصرفية

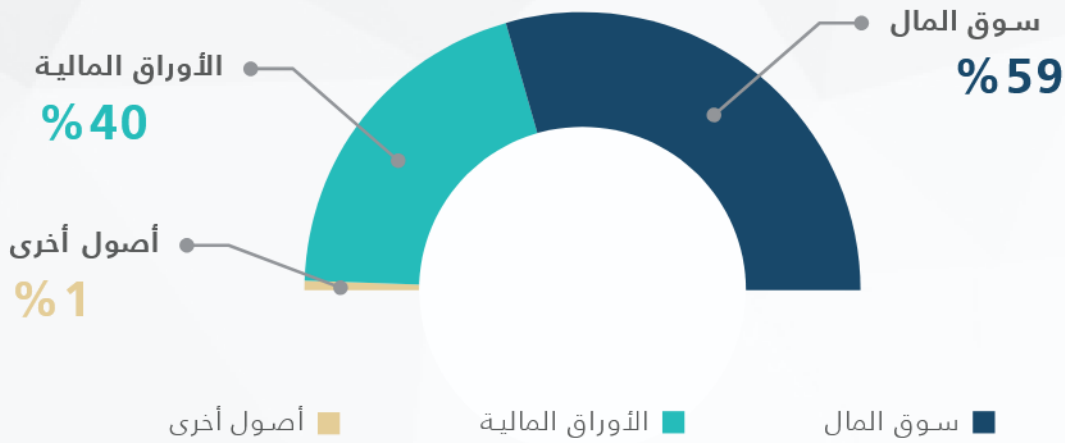
بالإضافة إلى نشاطها الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية الشاملة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، والذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وشكّل النشاط المصرفي في الشركة مصدراً مهماً ومستقراً للدخل على مر السنين السابقة، كما أدى دوراً فعالاً في تعزيز قدرتها على الاستثمار في مزيد من المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يوجه لإعادة الاستثمار وتلبية الاحتياجات التمويلية للدول المساهمة، مما يعزّز دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويقدم الفرع خدماته لعملائه من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، مستفيداً من شبكة علاقاته الواسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية الدولية، وتسانده في ذلك كفاءاته المؤهلة التي تتمتع بخبرات مهنية عالية في مختلف مجالات العمل المصرفي، مدعومة بأحدث التقنيات وأفضل الممارسات المصرفية. وعلى الرغم من التحديات الصعبة السائدة على المشهد العالمي بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة، والأزمة الاقتصادية، وحالة عدم اليقين، ظل الفرع ملتزماً بالتزاماً واضحاً بتوجهات خطة الشركة الاستراتيجية للفترة من (2024 - 2028) المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضمنت بناء النموذج التشغيلي الجديد بالتركيز على نشاط الاستثمار البحث، وأظهر مرونة كبيرة وإدارة مالية سليمة باعتماده منهجاً حذراً في التعامل مع الأصول المصرفية للشركة، والتركيز على المحافظة على السيولة واستدامتها وتحسين عوائدها لدعم ربحية الشركة من خلال الإدارة الدقيقة، والمراقبة المستمرة عن كثب لمكونات المحافظ الائتمانية والاستثمارية لضمان الامتثال للتوجيهات الرقابية وأفضل ممارسات السوق. وبفضل استراتيجيات إدارة المخاطر الناجحة، استطاع الفرع المحافظة نسبياً على مستوى حجم الأصول خلال العام 2024، حيث بلغ مجموع الأصول المصرفية 1,054 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2024 مقارنةً بمبلغ 1,093 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2023، بانخفاض بلغت نسبته 4% فقط. ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية العام 2024:



مكونات الأصول المصرفية كما في 2024/12/31

النسبة %	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
59%	620	محفظه سوق المال
40%	429	محفظه الأوراق المالية
1%	5	أصول أخرى
100%	1,054	المجموع

مكونات الأصول المصرفية في نهاية العام 2024



وتوزعت محفظة الأصول المصرفية بين مختلف أنشطة إدارات الأعمال بالفرع على النحو التالي:

الخبزينة والاستثمار في الأوراق المالية

شهدت الأسواق العالمية تقلبات مختلفة في النتائج خلال العام 2024. حيث ظل الاقتصاد الأمريكي مرناً مدعوماً بمستويات الإنفاق الاستهلاكي القوية، وذلك على الرغم من التخفيضات في أسعار الفائدة التي أجراها الاحتياطي الفيدرالي مستهدفاً تحفيز النمو. وقد عززت هذه المرونة الأداء القوي المستمر للأسواق الأمريكية. بينما شهد اقتصاد منطقة اليورو ضعفاً في الأداء، بسبب التوترات الجيوسياسية وتباطؤ النمو الاقتصادي. وقد أدى هذا التباين في الأداء الاقتصادي في الأقاليم المختلفة إلى النظر بحذر إلى السوق، واستمر المستثمرون في مراقبة

أسعار الفائدة والتهديد الدائم للركود العالمي. ولم يكن الشرق الأوسط بعيداً عن هذه التأثيرات في الأسواق العالمية، حيث واجهت الاقتصادات المعتمدة على النفط التحديات الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية المستمرة.

استمرت إدارة الخزينة خلال العام 2024 في وضع الأولوية لإنجاز مهام تطبيق الخطة الاستراتيجية الجديدة للشركة ونموذج عملها في نشاطها، باستدامة مستوى عالٍ للسيولة في محفظة الأوراق المالية، وتوظيف فائض السيولة بشكل استراتيجي في الودائع والاستثمارات قصيرة الأجل، بحيث يضمن هذا النهج الاستعداد للاستفادة من فرص الاستثمار الناشئة التي تتماشى مع نموذج العمل الجديد بالتركيز على نشاط الاستثمار البحث، مع المحافظة على المرونة المطلوبة في البيئة الحيوية للسوق.

وقد حافظت إدارة الخزينة على توفير التمويل والسيولة المطلوبين لأنشطة الأعمال. واستمرت في المساهمة بقوة في ربحية الشركة من خلال إدارتها للموجودات والمطلوبات واستثماراتها في الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، فقد بلغت محفظة الاستثمار في الأوراق المالية 429 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2024 مقارنة بمبلغ 531 مليون دولار أمريكي في العام السابق، بانخفاض بلغت نسبته 19%، وذلك بسبب الاستحقاق والبيع للسندات. في حين بلغت محفظة سوق المال (الودائع لدى البنوك وأذونات الخزينة) في نهاية العام 2024 مبلغاً قدره 620 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 422 مليون دولار أمريكي في عام 2023 بزيادة بلغت نسبتها 47%، ويعود ذلك بشكل أساسي للسداد في محفظة القروض واستحقاق السندات، مما يعكس تعزيزاً في مستوى المحافظة على السيولة قصيرة الأجل. كما بلغت الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية مبلغاً قدره 262 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2024 مقارنة بمبلغ 276 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023 بانخفاض بلغت نسبته 5%.

التسهيلات الائتمانية

انخفض صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة إلى الصفر في نهاية العام المالي 2024 مقارنة بمبلغ 135 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2023 نسبة لسداد كل قروض المحفظة. وبلغت قيمة القروض التي استحققت السداد في آجالها مبلغاً قدره 25 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة القروض التي تم استعجال سدادها قبل آجالها المحددة مبلغاً قدره 110 مليون دولار أمريكي، بإجمالي سداد لكل قروض المحفظة قدره 135 مليون دولار أمريكي خلال العام. وفي المقابل لم يتم منح أي تسهيلات ائتمانية جديدة خلال العام 2024 تماشياً مع القرار الاستراتيجي للشركة القاضي باتباع نموذج عمل جديد يركز على الاستثمار البحث.

إدارة المخاطر والالتزام

إدارة المخاطر

يشهد القطاعان المصرفي والمالي نمواً مستمراً مصحوباً بالمزيد من التعقيد والتطور والتغيرات على الصعيد التنظيمي والبيئة التشغيلية. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة حرصت الشركة على الاستمرار في تحديث الإطار العام لإدارة المخاطر لاستيعاب تلك المتغيرات والحد من المخاطر المتعددة المحتملة التي تواجهها الشركة من خلال ممارستها لأنشطة أعمالها المختلفة، حيث تُمثل إدارة المخاطر بصورة سليمة جزءاً لا يتجزأ من أنشطة أعمال الشركة وعمليات صنع القرار فيها. كما أن الحفاظ على استدامة أداء الشركة يعتمد على قدرتها على التحوط وإدارة المخاطر على جميع المستويات.

تتعرض الشركة في سياق أدائها لأعمالها اليومية لمخاطر متعددة، ومن أهمها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر خصوصية البيانات، ومخاطر الالتزام، ومخاطر السمعة وغيرها. وتتم عملية تصميم ومراجعة استراتيجية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع مستوى المخاطر التي ترغب الشركة في التعرض له. وفي هذا الصدد، قامت الشركة ببناء هيكل وإطار قوي لإدارة هذه المخاطر بفعالية لضمان التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد. ويتكون هذا الإطار من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات والنظم المصممة لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعالة بين أقسام الشركة. حيث أن هذا الإطار يعد ضرورياً لدعم الأهداف الاستراتيجية للشركة ويعمل كمنصة للنمو. كما يحدد إطار الحوكمة بالشركة مسؤوليات واختصاصات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بفعالية إطار إدارة المخاطر وكيفية تطبيقه، والتأكد من متابعة النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة مع الاستمرار في تحديثه بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات العملية.

حوكمة إدارة المخاطر

يضمن هيكل حوكمة المخاطر وجود عملية مراقبة بشكل مركزي مع توفر نظام واضح للمساءلة وملكية المخاطر. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد مدى الرغبة في التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى وضع ومراقبة إطار إدارة المخاطر. ولهذا الغرض، تتولى لجنة المخاطر والالتزام (Risk and Compliance Committee - RCC) المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بما يتوافق مع توجيهات الجهات الرقابية، وبما يتسق مع أفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية من خلال إدارة مستقلة للمخاطر. وتعتمد الشركة نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، حيث تمثل إدارات الأعمال "خط الدفاع الأول"، بينما تمثل الإدارات المساندة مثل إدارة المخاطر والالتزام والإدارة القانونية وغيرها من الإدارات "خط الدفاع الثاني" فيما تُشكل إدارة التدقيق الداخلي "خط الدفاع الثالث".

إطار عمل المخاطر

عملت الشركة على تطوير بنية شاملة ومتينة لإدارة المخاطر على مدى السنوات الماضية لتصبح ذات كفاءة عالية لمواجهة أي تحديات قد تنشأ خلال ممارستها لأنشطتها. ويشمل ذلك وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، ومخاطر السمعة وغيرها، الناجمة عن مختلف الأنشطة التجارية. وتراقب الشركة سياستها في الرغبة في المخاطر وحدود تحملها المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لكافة المخاطر الرئيسية بصورة دورية من خلال آلية المراقبة، والتحكم، والتقارير وذلك لغرض تقييم مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة للمحافظة على مستويات الرغبة في المخاطر ضمن النطاق المقبول.

وتخضع هذه السياسات للمراجعة سنوياً لضمان توافقها مع التوجيهات الرقابية وأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية. ويتم استكمال سياسات إدارة المخاطر من خلال نماذج إدارة المخاطر التي تشمل نظام إدارة الموجودات والمطلوبات، ومخاطر السوق، والنظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان، ومنصة تقييم كفاية رأس المال. ويعدّ اختبار القدرة على التحمل جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة حيث يوفر التدريب على اختبار القدرة على التحمل تحت الظروف الحرجة تقييماً استشرافياً للمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها خلال الظروف المماثلة واستقراء الخسائر المالية المحتملة أو الآثار التي من المحتمل أن تترتب على الشركة. ويُمكن هذا التدريب الافتراضي الشركة من وضع خطط الطوارئ المناسبة لتخفيف حدة تلك المخاطر، ويساعد على إدارة أي مخاطر متوقعة بكفاءة.

ووفقاً للمتطلبات التنظيمية فإن الشركة تقوم بإجراء التحقق الخارجي المستقل لفعالية أطر عمل المخاطر الخاصة بها لمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، واختبار القدرة على التحمل، ومخاطر التشغيل، والتصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، والمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (9) للخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS-9 ECL)، للتأكد من توافقها التام مع الإرشادات التنظيمية المعمول بها، مما يعزّز متانة وسلامة إطار إدارة المخاطر بالشركة.

تتمثل أبرز المخاطر فيما يلي:

مخاطر الائتمان

إن الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان تكمن في المحافظة على ثقافة قوية للإقراض المسؤول والجودة العالية للأصول، بما يتوافق مع بنود لائحة الائتمان للنشاط المصرفي المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتُعدّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، كما تُعدّ إدارتها الاستباقية هي المفتاح لضمان نجاحها على المدى الطويل. وتعمل الشركة وفقاً لسياساتها المحددة بصورة جيدة لتحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان على كافة المستويات. ويكمل ذلك نظام شامل للفحص النافي للجهالة، وأدلة مفضّلة للإجراءات ومصنوفة للصلاحيات مبنية على أساس المخاطر لتقييم التسهيلات الائتمانية والمصادقة عليها. كما تعمل إدارة المخاطر على ضمان التوافق بين أنشطة الأعمال ومستوى الرغبة في المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة،

ويتم في هذا الصدد إجراء فحص تفصيلي لجميع الفرص التجارية المحتملة. كما يتم تعزيز سلامة تقييم مخاطر الائتمان من خلال النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان، والذي يضمن التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان، وما يستوجب اتخاذ من الإجراءات التصحيحية. ويأخذ نموذج تصنيف المخاطر في الحسبان عوامل الخطر الكمية والنوعية الرئيسية، مثل عوامل المخاطر التجارية والمالية بما في ذلك مخاطر الدولة، والصناعة، والمركز التنافسي، ومعايير الرفع المالي، ضمن عوامل أخرى تشمل الإدارة والحوكمة، والسياسة المالية، وهيكل رأس المال وتنوع الأعمال التي يتم وزنها للوصول إلى التصنيف. وتتم مراجعة النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان لكل عميل على أساس سنوي على الأقل. وتتبع الشركة معايير شديدة الدقة في وضع حدود الائتمان للدول والعملاء والأطراف المقابلة، وتطبق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS 9)، والقواعد الأخرى للجنة بازل لمراقبة وتصنيف وتوفير المخصصات للأصول المنتجة وغير المنتجة.

مخاطر السوق

تخضع أنشطة الشركة التي تتعرض لمخاطر السوق للأحكام الواردة في السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تتطلب الالتزام الصارم والتام بالضوابط والحدود، والفصل بين مهام إدارات الأعمال وإدارة العمليات، وتقديم التقارير الدورية عن المواقف القائمة. ومن أبرز مخاطر السوق التي تتعرض لها أنشطة الشركة، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار العملات الأجنبية.

المخاطر التشغيلية

يهدف إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة إلى دمج إدارة المخاطر التشغيلية في أنشطة الأعمال اليومية للشركة من خلال إيجاد التوازن المناسب بين المخاطر التشغيلية والعائد والتكلفة بما يوفر ممارسة أفضل لإدارة المخاطر تتوافق تماماً مع كافة الإرشادات الرقابية المعمول بها. وفي هذا الصدد، تطبق الشركة لائحة شاملة ومفصلة لمخاطر التشغيل معتمدة من مجلس الإدارة تعمل جنباً إلى جنب مع عملية منهجية لإدارة مخاطر التشغيل بما يشمل تحديد المخاطر وتقييمها، ومعالجتها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها بشكل مستمر. وتم تضمين متطلبات إدارة مخاطر التشغيل وممارساتها بشكل مناسب في كافة أدلة الإجراءات لإدارات الأعمال والعمليات وتؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات. وتقاس المخاطر التشغيلية في الشركة بشكل دوري باستخدام عملية التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم (Risk & Control Self-Assessment - RCSA) والتي تتم مراقبتها باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية (Key Risk Indicators - KRIs) وتدار بشكل أساسي من قبل مديري إدارات الأعمال والإدارات المساندة، الذين يقومون بتحديد المخاطر وتقييمها، والتأكد من تطبيق الضوابط الفعالة لتخفيف تلك المخاطر. وتعمل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن إدارات الأعمال المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، وتتولى مسؤولية التصميم والصيانة والتطوير المستمر لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية (Operational Risk Management Framework - ORMF)، وتقديم الدعم اللازم لإدارات

الأعمال والإدارات المساندة لضمان الالتزام بمتطلبات إطار عمل المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تطبق الشركة آلية فعّالة لجمع وتحليل بيانات الخسارة الداخلية (Internal Loss Data - ILD) بغرض توفير المعلومات اللازمة لتقييم مستوى التعرض للمخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط الداخلية.

مخاطر أمن المعلومات

في ظل التطور الكبير في المخاطر التي برزت في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني (Information Security/Cyber Security)، قامت الشركة بإجراء تعزيزات إضافية لأطر عمل أمن المعلومات والأمن السيبراني الحالية بالشركة بما يتماشى مع المعايير الدولية والتنظيمية، وذلك لضمان الإدارة الجيدة لمخاطر أمن المعلومات بالشركة، وكفاية الضوابط لتأمين وحماية الأصول والنظم الهامة، ومعلومات الملكية الحساسة، وبيانات العملاء، وما إلى ذلك. حيث عهد مجلس الإدارة إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس (GRCC) بالاضطلاع بمسؤوليات الإشراف على هذا الجانب لضمان التطبيق الفعّال لأطر عمل أمن المعلومات والأمن السيبراني. كما قامت الشركة بإنشاء وحدة عمل متخصصة ومستقلة لإدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ويقوم مسؤول أمن المعلومات (Information Security Officer - ISO)، بالإشراف على أطر أمن المعلومات والأمن السيبراني بالشركة.

مخاطر خصوصية البيانات

تعطي الشركة أولوية قصوى لأمن وحماية البيانات الخاصة بالعملاء والموظفين والشركاء. وقد قامت بوضع تدابير حصينة لحماية الشركة من انتهاكات البيانات، وتشمل مراقبة التهديدات، وإدارة الاستجابة للحوادث، بما في ذلك تحديثات السياسة، لضمان الامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية المعمول به.

مخاطر السيولة

تضمن إدارة مخاطر السيولة توافر الأموال اللازمة لتلبية متطلبات التمويل لدى الشركة في كل الأوقات. وتمارس لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالشركة (ALCO) مهامها وفقاً لأحكام لائحة إدارة الموجودات والمطلوبات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لضمان الامتثال لمعايير السيولة المختلفة، مثل الحد الأدنى لمستوى الأصول السائلة، وحدود الفجوة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وما إلى ذلك من معايير. وتهدف الشركة إلى تحقيق معدل نمو مستقر للأرباح من خلال الإدارة الفعّالة لمزيج من الموجودات والمطلوبات بشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات على المدى القريب في مستويات أسعار الفائدة. وتتولى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في الشركة، بالإضافة لمهامها الأخرى، مسؤولية الإدارة الفعّالة لمخاطر وموقف السيولة، وحدود فجوة السيولة، ومتطلبات التمويل، وخطة تمويل الطوارئ (Contingency Funding Plan - CFP)، وتسعير الموجودات والمطلوبات وغيرها.

استمرارية العمل

تدار خطة استمرارية العمل في الشركة وفقاً للائحة خطة استمرارية العمل المعتمدة من مجلس الإدارة والمتوافقة مع جميع التوجيهات الرقابية المعمول بها. وتحدد لائحة خطة استمرارية العمل بوضوح الأدوار والمسؤوليات الواجبة على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتُوفّر الإرشادات الضرورية لاستمرارية العمل بشكل سليم، بما في ذلك الاختبارات الدورية لضمان كفايتها وفعاليتها. وتخضع خطة استمرارية العمل للاختبار سنوياً وللمراجعة بشكل دوري بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر وتحليل تأثيرها على الأعمال في كافة الوظائف بما في ذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وفي حالة وقوع كارثة محددة أو أي اضطراب في الأعمال، تعمل الشركة وفقاً لأحكام لائحة خطة استمرارية العمل (BCP) والإجراءات المرتبطة بها والتي تهدف إلى حماية الأرواح والحد من أي خسائر قد تنجم عنها مثل الخسارة المالية، وخسارة البنية التحتية، وتدهور السمعة، وما إلى ذلك، إضافة لضمان استئناف استمرار العمل في الوقت المناسب للعمليات والأنشطة الحرجة والمهمة.

مخاطر السمعة

تُعَدُّ إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة العمل في الشركة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وتحافظ الشركة على أعلى مستوى من المعايير المهنية في تسيير أعمالها، وتولي أهمية قصوى لسمعتها فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والمعايير الأخلاقية.

ثقافة المخاطر

تستمر الشركة في غرس ثقافة متينة للمخاطر لضمان تنفيذ كافة أنشطة الأعمال بنهج أخلاقي. وترتبط ثقافة المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الشاملة لممارسة الأعمال في الشركة وتشمل الوعي العام للموظفين، وتحديداً تصرفاتهم وسلوكهم تجاه المخاطر وكيفية إدارتها في الشركة. ويعزّز بيان الرغبة في المخاطر (Risk Appetite Statement - RAS) المعتمد من مجلس الإدارة ثقافة المخاطر من خلال مفهوم نظام الحوكمة، والذي يوضح مستوى المخاطر التي ترغب الشركة في قبولها.

المفاضلة بين المخاطر والعوائد

نظراً لأن المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن إطار إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان الإدارة الفعّالة لهذه المخاطر بغرض تحقيق عوائد تنافسية تتناسب مع درجة المخاطر المتوقعة.

ويرتكز تقييم المخاطر على التأثيرات المحتملة على الربحية وقيمة الأصول مع الأخذ في الحسبان التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية في الأسواق وكذلك الجدارة الائتمانية للعملاء.

الالتزام التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل

تلتزم الشركة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، والقواعد الرقابية والمبادئ والإرشادات الدولية ومتطلبات قوانين العقوبات الدولية، وبناءً على ذلك فقد قامت الشركة بتطبيق الأطر التنظيمية المتينة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ونشر أسلحة الدمار الشامل. وبالنظر إلى المتطلبات والتوقعات المتزايدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الجهات الرقابية والبنوك المراسلة، فقد استثمرت الشركة بشكل كبير في إدارة مخاطر الالتزام من خلال التطوير وتعزيز المستثمرين لقدراتها على كافة المستويات.

وتتمتع إدارة الالتزام بالشركة باستقلالية كاملة وترفع تقاريرها إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة (GRCC) والتي تقوم بدورها بالمراجعة الدورية للوائح التنظيمية للالتزام وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل والعقوبات، ومن ثم ترفعها إلى مجلس الإدارة سنوياً للاعتماد. يخضع الالتزام بهذه اللوائح للمراجعة الدورية التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي ومن ثم ترفع تقريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الالتزام التنظيمي

يعكس إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة. ويتمثل دور إدارة الالتزام في مساعدة الإدارة العليا في التأكد من أن كافة الأنشطة في الشركة تمارس وتدار وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية في الصناعة المصرفية. وقد أنجزت الشركة برنامجاً قوياً للالتزام متوافقاً مع السياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تشمل تقييم المخاطر، وتطوير السياسات والإجراءات والضوابط، والتدريب المستمر للموظفين، والمراقبة المنتظمة والإبلاغ في الوقت المناسب عن المتطلبات التنظيمية واختبار الالتزام، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة (GRCC)، كما يخضع الالتزام أيضاً للمراجعة السنوية من قبل المدقق الخارجي للشركة الذي يقوم بمراجعة مستقلة للالتزام بسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال، ويقدم تقريره إلى مجلس الإدارة والجهات الرقابية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل. وقد تم وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان تقييم المخاطر، والسياسات، وأدلة الإجراءات، والفحص السليم النافي للجهالة للعملاء وتشمل المراقبة اليومية للمعاملات، والتزامات العقوبات المحلية والدولية، ودليل إجراءات للكشف والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والبرامج التدريبية الشاملة للموظفين، والتدقيق المستقل، وحفظ السجلات وفقاً للمتطلبات الرقابية.

الالتزام بقانون الامتثال الضريبي (FATCA) والتبادل التلقائي للمعلومات (AEOI)

يحقق إطار الالتزام امتثالاً كاملاً بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (Foreign Account Tax Compliance Act - FATCA)، وكذلك بالمعايير الموحدة للإفصاح الضريبي (Common Reporting Standards - CRS)، اللذين يشكلان معاً نظام التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدفع الضرائب (Automatic Exchange of Information AEOI -). وقد تم اعتماد لائحة التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) من قبل مجلس الإدارة، كما يتم تقديم تقارير (FATCA) و (CRS) سنوياً إلى الجهات الرقابية.

وفي الختام، يسر مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار إذ يقدم هذا التقرير أن يعرب عن جليل شكره ووافر امتنانه لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة لما أبدته من دعم متواصل، للشركة. ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة.

كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها. كما يتوجه بالشكر الجزيل للإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي الشركة مباركاً للجميع حصاد العام المالي 2024، والنتائج التي تحققت خلاله، متطلعاً إلى بذل المزيد من الجهود بما يحقق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.



02

القوائم المالية

وتقرير المراجع المستقل للسنة
المنتهية في 31 ديسمبر 2024

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. المحترمين

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2024، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي).

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للشركة مما يلي:
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024.
قائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.
نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحكومة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي ومذكرة تأسيس الشركة والنظام الأساسي لها، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.
عند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مجلس الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحكومة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.

تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

استنتاج مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.

تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.



التوقيع

عادل القحطاني

التاريخ 23 أبريل 2025م - 25 شوال 1446هـ

برايس وترهاوس كوبرز

ترخيص رقم 614

كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2024	إيضاحات	الموجودات
535,253	779,414	5	نقد وأرصدة لدى البنوك
550,066	474,902	6	استثمار في أوراق مالية
409,465	423,759	1-7	مساهمات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
14,320	12,987	2-7	مساهمات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
23,748	21,840	8	استثمار في شركات زميلة
135,147	-	9	قروض ودفوعات مقدمة
6,167	17,040	10	موجودات أخرى
10,321	9,962	1-11	ممتلكات ومعدات
9,229	9,105	2-11	عقارات استثمارية
1,631	1,292	12	موجودات غير ملموسة
1,695,347	1,750,301		مجموع الموجودات

كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2024	إيضاحات	
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
275,609	262,427	13	ودائع
22,375	19,809	15	مطلوبات أخرى
10,646	9,929	16	منافع الموظفين
308,630	292,165		مجموع المطلوبات
حقوق المساهمين			
1,050,000	1,059,758	18	رأس المال
128,925	135,487	19	احتياطي نظامي
22,799	22,799	20	احتياطي عام
244,748	282,008		أرباح مبقاة
(59,755)	(41,916)	21	احتياطيات أخرى
1,386,717	1,458,136		صافي حقوق المساهمين
1,695,347	1,750,301		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2023	2024	إيضاحات	
74,814	69,931	22	إيرادات فائدة
(16,820)	(13,310)	22	مصروف فائدة
57,994	56,621		صافي إيرادات الفائدة
4,506	4,776		إيرادات إيجار
12,254	18,760		توزيعات أرباح
1,062	76	23	صافي ربح أوراق مالية
29	(323)		صافي (الخسارة) / الربح من صرف عملات أجنبية
734	900	24	إيرادات أخرى
(23,377)	(29,361)	25	مصاريف عمومية وإدارية
(13,078)	14,579	26	عكس قيد / (المحمل على) الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
(228)	1,729	8	الحصة في ربح / (خسارة) شركات زميلة
1,725	(2,140)	8	(المحمل على) / عكس قيد الانخفاض في قيمة شركات زميلة
41,621	65,617		صافي الدخل للسنة

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	إيضاحات
41,621	65,617	صافي الدخل للسنة
		الدخل الشامل الآخر
بنود سيعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:		
استثمارات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
(2)	11,421	صافي حركة القيمة العادلة خلال السنة
11,237	(11,619)	(عكس قيد) / المحمل على الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
6,647	4,208	21 إعادة تدوير خسارة إلى قائمة الدخل
17,882	4,010	
732	(380)	8,21 فروق صرف من تحويل عمليات أجنبية
1,236	(41)	8,21 الحصة في (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
19,850	3,589	
بنود لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:		
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
(2,789)	14,294	21 صافي حركة القيمة العادلة خلال السنة
131	(44)	21 ، 16 إعادة قياس التزامات المنافع المحددة
(2,658)	14,250	
17,192	17,839	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
58,813	83,456	مجموع الدخل الشامل للسنة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

رأس المال	إيضاحات	
1,050,000		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022
-		صافي الدخل للسنة
-		الدخل الشامل الآخر للسنة
-		مجموع الدخل الشامل
-	19	تحويل إلى الاحتياطي النظامي
-	17	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-	7	خسارة محققة من تخفيض رأس مال استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-		توزيعات أرباح
1,050,000		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
-		صافي الدخل للسنة
-		الدخل الشامل الآخر للسنة
-		مجموع الدخل الشامل
9,758	18	زيادة رأس المال
-	19	تحويل إلى الاحتياطي النظامي
-	17	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-		توزيعات أرباح
1,059,758		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024

المجموع	احتياطات أخرى	أرباح مبقاة	احتياطي عام	احتياطي نظامي
1,350,454	(76,947)	229,839	22,799	124,763
41,621	-	41,621	-	-
17,192	17,192	-	-	-
58,813	17,192	41,621	-	-
-	-	(4,162)	-	4,162
(450)	-	(450)	-	-
(1,100)	-	(1,100)	-	-
(21,000)	-	(21,000)	-	-
1,386,717	(59,755)	244,748	22,799	128,925
65,617	-	65,617	-	-
17,839	17,839	-	-	-
83,456	17,839	65,617	-	-
9,758	-	-	-	-
-	-	(6,562)	-	6,562
(600)	-	(600)	-	-
(21,195)	-	(21,195)	-	-
1,458,136	(41,916)	282,008	22,799	135,487

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2023	2024	إيضاحات	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
41,621	65,617		صافي الدخل للسنة
تعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
13,078	(14,579)	26	(عكس قيد) / المحمل على الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
3,701	(76)		صافي (الربح) / الخسارة من الأوراق المالية
(645)	(92)	6	إطفاء الخصم
-	(18)	2-11	عكس قيد خسارة الانخفاض في القيمة على أرض
228	(1,729)	8	الحصة في (ربح) / خسارة شركات زميلة
(1,725)	2,140	8	المحمل على / (عكس قيد) الانخفاض في قيمة شركات زميلة
729	769	11	استهلاك
477	385	12	إطفاء
(849)	190	6	حركة صرف عملات أجنبية، بالصافي
56,615	52,607		

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	إيضاحات
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
(42,391)	(107,236)	ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر
16,591	(26,216)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(4,367)	138,085	قروض ودفعات مقدمة
(815)	(8,464)	موجودات أخرى
(106,113)	(13,182)	ودائع
(7,118)	7,192	مطلوبات أخرى
(1,214)	(761)	16 منافع موظفين مدفوعة
(88,812)	42,025	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(49,452)	-	7 شراء استثمارات مساهمة في حقوق الملكية
(83,760)	(25,087)	6 شراء استثمارات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
229,141	142,074	متحصلات من استبعاد استثمارات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(269)	(239)	1-11 شراء ممتلكات ومعدات
(45)	(29)	2-11 شراء عقارات استثمارية
(44)	(46)	12 شراء موجودات غير ملموسة
271	-	8 توزيعات أرباح مقبوضة من شركات زميلة
95,842	116,673	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	إيضاحات
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(21,000)	(21,195)	توزيعات أرباح مدفوعة
(450)	(600)	17 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(21,450)	(21,795)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(14,420)	136,902	صافي التغير في النقد وما يماثله
463,354	448,934	نقد وما يماثله في بداية السنة
448,934	585,836	نقد وما يماثله في نهاية السنة
		معلومات تكميلية غير نقدية
(15,093)	(18,303)	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
(732)	(380)	8 فروق صرف من تحويل عمليات أجنبية
(131)	44	16 إعادة قياس منافع الموظفين
(1,236)	(41)	8 حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر
-	9,758	18 زيادة رأس المال
-	1,333	2-7 نقل مساهمات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إلى أصول أخرى

1 معلومات عامة

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. ("الشركة") هي شركة مساهمة عربية تأسست في يوليو 1974، وهي مملوكة لحكومات 17 دولة عربية. يتمثل الهدف الرئيسي للشركة في تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في مشاريع مجدية تجارياً واقتصادياً. تتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الموجودات وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

يقع المركز الرئيسي للشركة في العنوان التالي:

ص.ب. 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف للمؤسسات في مملكة البحرين ("الفرع") بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. تشمل الأنشطة الرئيسية للفرع التمويل التجاري والإقراض التجاري وخدمات الخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية.

تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) إجمالي ربح الشركة وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والأتعاب ورسوم الامتيازات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب حسب الأنظمة السارية في مملكة البحرين.

1-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء المشتقات والموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ومنافع الموظفين والتي يتم إظهارها بالقيمة الحالية للالتزام الخاص بها. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بشكل كامل في الإيضاحات ذات الصلة، يتم تعديل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم التحوط لها بموجب علاقة تحوط للقيمة العادلة لتسجيل التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

يقتضي إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة؛ كما يتطلب أيضاً من الشركة أن تمارس حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات هامة بالنسبة للقوائم المالية في الإيضاح رقم 4.

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها، وهو على قناعة بأن الشركة لديها الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة قد قيّمت الالتزام بجميع الأنظمة السارية، استباقاً لأي دعوى قضائية ممكنة، ولم يصل إلى علمها أي حالة من حالات عدم التأكد الجوهرية والتي قد تطرح شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2-1 المعايير والتفسيرات والتعديلات

لم تطبق الشركة مبكراً أي معيار أو تفسير أو تعديل قد تم إصداره ولم يصبح سارياً حتى هذا التاريخ. يتم تطبيق العديد من التعديلات لأول مرة اعتباراً من 2024، ولكن ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل الشركة

يسري تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد	الوصف	المعايير المحاسبية والتفسيرات والتعديلات
1 يناير 2024	تتضمن هذه التعديلات متطلبات معاملات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة ولا تعتمد على مؤشر أو معدل.	تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير
1 يناير 2024	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولي لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردي الشركات غير مرئية بشكلٍ كافٍ، مما يعيق تحليل المستثمرين.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 حول ترتيبات تمويل الموردين
1 يناير 2024	توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تهدف التعديلات أيضاً إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات وتصنيف المطلوبات باعتبارها متداولة أو غير متداولة

يسري تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد	الوصف	المعايير المحاسبية والتفسيرات والتعديلات
1 يناير 2025	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع تأخير إداري عادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تخلق حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات
1 يناير 2027	<p>أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 18، المعيار الجديد حول العرض والإفصاح في القوائم المالية مع التركيز على تحديثات قائمة الربح أو الخسارة. تتعلق المفاهيم الرئيسية الجديدة الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 18 بما يلي:</p> <p>هيكل قائمة الربح أو الخسارة.</p> <p>الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية لبعض مقاييس أداء الربح أو الخسارة التي يتم الإبلاغ عنها خارج القوائم المالية للمنشأة (أي مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة).</p> <p>المبادئ المعززة للتجميع والتفصيل التي تنطبق على القوائم المالية الأولية والإيضاحات بشكل عام.</p> <p>سيحلّ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 18 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، وسيتم الاحتفاظ بالعديد من المبادئ الأخرى الموجودة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مع تغييرات محدودة. لن يؤثر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 18 على إثبات أو قياس البنود في القوائم المالية، ولكنه قد يُغيّر ما تُدرجه المنشأة باعتباره "ربح أو خسارة التشغيل".</p>	المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية

يسري تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد	الوصف	المعايير المحاسبية والتفسيرات والتعديلات
تاريخ السريان مؤجل إلى أجل غير مسمى	لا ينطبق الإثبات الجزئي للربح أو الخسارة للمعاملات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك إلا على الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع الموجودات أو المساهمة بالموجودات التي لا تشكل عملاً تجاريًا كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 "تجميع المنشآت". ويتم الإثبات بالكامل للربح أو الخسارة الناتجة عن بيع شركة زميلة أو مشروع مشترك أو المساهمة في شركة زميلة أو مشروع مشترك للموجودات التي تشكل عملاً تجاريًا كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3.	تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 ومعيير المحاسبة الدولي رقم 28 - بيع الموجودات أو المساهمة بها بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك
1 يناير 2026	<p>تتضمن هذه التعديلات ما يلي:</p> <p>توضيح متطلبات توقيت إثبات بعض الموجودات والمطلوبات المالية وإلغاء إثباتها، مع استثناء جديد لبعض المطلوبات المالية التي تتم تسويتها من خلال نظام التحويل النقدي الإلكتروني.</p> <p>توضيح وإضافة المزيد من الإرشادات لتقييم ما إذا كان الأصل المالي يفي بمعيير "مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط".</p> <p>إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات بشروط تعاقدية يمكن أن تغير التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات ذات الخصائص المرتبطة بتحقيق أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة).</p> <p>إجراء تحديثات على الإفصاحات عن أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.</p>	تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 والمعيير الدولي للتقرير المالي رقم 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية

يسري تطبيقه
على الفترات
التي تبدأ في
أو بعد

الوصف

المعايير المحاسبية والتفسيرات والتعديلات

1 يناير 2027

يعمل هذا المعيار الجديد بالتوافق مع غيره من معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي. تطبق الشركة التابعة المؤهلة المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الأخرى باستثناء متطلبات الإفصاح وتطبق بدلاً من ذلك متطلبات الإفصاح المخففة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 19. إن متطلبات الإفصاح المخففة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 19 توازن بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية للشركات التابعة المؤهلة للمعلومات وتوفير التكاليف للمعدّين. المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 19 هو معيار اختياري للشركات التابعة المؤهلة.

تكون الشركة التابعة مؤهلة إذا:

لم تخضع للمساءلة العامة.

لديها شركة أم نهائية أو وسيطة تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 19: الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

1 يناير 2024،
رهناً بموافقة
الهيئة
السعودية
للمراجعين
والمحاسبين

يتضمن هذا المعيار إطاراً أساسياً للإفصاح عن المعلومات الجوهرية حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عبر سلسلة القيمة لدى المنشأة.

المعيار الدولي للاستدامة رقم 1 "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة"

1 يناير 2024،
رهناً بموافقة
الهيئة
السعودية
للمراجعين
والمحاسبين

يعد هذا المعيار الموضوعي الأول الصادر لتحديد المتطلبات المتعلقة بإفصاح المنشآت عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

المعيار الدولي للاستدامة رقم 2 "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ"

2 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

(أ) موجودات ومطلوبات مالية

1 تصنيف الموجودات المالية

يُصنف الأصل المالي، عند الإثبات المبدئي، على أنه مقاس: بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية.

أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط على مبلغ أصل الدين القائم.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفت كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل تتحقق غايته عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط على مبلغ أصل الدين القائم.

أدوات حقوق الملكية: عند الإثبات المبدئي للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة، يجوز للشركة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تُصنّف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للشركة أن تُصنّف بشكل غير قابل للإلغاء أصلاً مالياً يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذلك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إن كان القيام بذلك يلغي أو يقلل إلى حد كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الإثبات المبدئي، إلا في الفترة التي تقوم فيها الشركة بتغيير نموذج عملها لإدارة الموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ فيه بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بالشكل الأفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى أعضاء مجلس الإدارة. وتتضمن هذه المعلومات ما يلي:

السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. بالتحديد، ما إذا كانت استراتيجية أعضاء مجلس الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من هوامش الأرباح، أو الحفاظ على معدلات ربح محددة، أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.

كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقرير بذلك إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة.

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال - أي، ما إذا كان التعويض مبنياً على القيمة العادلة للموجودات التي تمت ادارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.

معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ولكن، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل فردي، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج العمل على تصورات متوقعة بشكل معقول دون وضع تصورات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضغط" في الاعتبار. بعد تحقيق الإثبات المبدئي للتدفقات النقدية بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا، ولكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند التقييم المستقبلي للموجودات المالية حديثة الإنشاء أو الموجودات المشتراة حديثاً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط.

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف "أصل الدين" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات المبدئي. وتُعرّف "الفائدة" بأنها المقابل للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر الائتمانية ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط، تأخذ الشركة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها نتيجة لعدم

تحقيقها لهذه الشروط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة بعين الاعتبار: الأحداث المحتملة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية. خصائص الدعم المالي. شروط المبالغ المدفوعة مقدماً والتمديد.

الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال ترتيبات الموجودات بدون حق الرجوع). الخصائص التي تعدل المقابل للقيمة الزمنية للنقود - مثل إعادة ضبط معدلات الربح بشكل دوري.

إعادة التصنيف

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة، إذا، وفي ظل ظروف نادرة فقط، تغير هدف نموذج عملها للموجودات المالية بحيث لم يعد ينطبق تقييم نموذج العمل السابق الخاص بها.

(2) تصنيف المطلوبات المالية

تصنف الشركة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القروض، على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم إثبات الودائع مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة.

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة، ما لم يتعين قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(3) إلغاء الإثبات

أ- موجودات مالية

تلغي الشركة إثبات الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً لمعاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي أو في حال عدم قيام الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي وعدم احتفاظها بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إلغاء إثبات الأصل المالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الموزعة على الجزء الملغى لإثباته من الأصل) ومجموع (1) المقابل المقبوض (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و(2) أي ربح أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر، يتم إثباته في قائمة الدخل.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها الشركة ولا تحول جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي لأصل مالي، لكن تحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر الشركة في إثبات الأصل بقدر مشاركتها المستمرة، وهو ما يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

ب- مطلوبات مالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

أ- موجودات مالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل كبير. وإذا كانت كذلك، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منقضية. في هذه الحالة، يتم إلغاء إثبات الأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للأصل المعدل المحمل بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء إثبات الأصل المالي. في هذه الحالة، تقوم الشركة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويتم إثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسارة تعديل في قائمة الدخل. إذا تم تنفيذ هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم عرضها كدخل ربح.

ب- مطلوبات مالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في هذه الحالة، يتم إثبات التزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة في قائمة الدخل.

5) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.

عقود الضمانات المالية الصادرة.

ارتباطات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي، باستثناء البنود التالية، والتي يتم قياس مخصص الخسارة لها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

سندات استثمار الديون التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

الأدوات المالية الأخرى التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الإثبات المبدئي.

تعتبر الشركة أن سندات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار".

تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي ينتج عن أحداث التخلف عن سداد أداة مالية والمحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح بالاحتمالات للخسائر الائتمانية. ويتم قياسها كما يلي:

الموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع أوجه العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

ارتباطات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة إذا تم سحب الارتباط، والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها.

عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع الشركة استردادها.

موجودات مالية معاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء إثبات الأصل المالي وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء إثبات الأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء إثبات الأصل الحالي، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء إثباته. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب أوجه العجز النقدي من الأصل المالي الحالي التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء إثباته إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها ائتمانياً. يعد الأصل المالي "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشمل الأدلة على وجود انخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي وجود البيانات التالية التي يمكن رصدها:

صعوبة مالية كبيرة تواجه المقرض أو الجهة المصدرة.
خرق بنود العقد مثل التخلف عن السداد أو التأخر في السداد.
إعادة هيكلة قرض أو دفعة مقدمة من قبل الشركة بشروط لم تكن الشركة لتأخذها بعين الاعتبار بظروف أخرى.
وجود احتمال بدخول المقرض في إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
اختفاء السوق النشطة للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.
عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض عليه بسبب تدهور حالة المقرض منخفض القيمة ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير وليس هناك مؤشرات أخرى للانخفاض في القيمة.
عند تقييم فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية قد انخفضت قيمته الائتمانية، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

تقييم السوق للجدارة الائتمانية وانعكاسها على عائدات السندات.
تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات دين جديدة.
احتمالية إعادة هيكلة الدين وما قد يسفر عنها من خسارة لحامليها بسبب الإعفاء من الديون طواعية أو بصورة إلزامية.

آليات الدعم الدولية المعمول بها لتوفير الدعم اللازم باعتبارها "المقرض الأخير" لذلك البلد، وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن النية السياسية، ما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:
الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم اثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن الخسارة وإثباتها في احتياطي القيمة العادلة.

عندما تشمل أداة مالية مكوناً تم سحبه ومكوناً لم يتم سحبه، ولا تستطيع الشركة تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة لمكون الارتباط للقرض بشكل منفصل عن المكون الذي تم سحبه: تقوم الشركة بعرض مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون الذي تم سحبه. ويتم عرض أي فائض من مخصص الخسارة عن إجمالي المبلغ للمكون الذي تم سحبه كمخصص.

شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. ومع ذلك، قد تظل الموجودات المالية التي تم شطبها خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

6 الضمانات المالية وارتباطات القروض

“الضمانات المالية” هي تلك العقود التي تتطلب من الشركة القيام بسداد مدفوعات لتعويض حاملها عن خسارة حدثت بسبب إخفاق مدين محدد في السداد حال الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. “ارتباطات القروض” هي ارتباطات ثابتة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات الخاصة بتقديم قرض بسعر ربح أقل من السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى فترة الضمان أو الارتباط. يتم قياسها لاحقاً بالمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.

لم تصدر الشركة أي ارتباطات قروض مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لارتباطات القروض الأخرى، تقوم الشركة بإثبات مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37 إذا كان العقد غير مجدي.

ب) تحويل العملات الأجنبية**أ- العملة الوظيفية وعملة العرض**

إن البنود المدرجة في القوائم المالية للشركة يتم قياسها باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة (“العملة الوظيفية”). يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن الأرقام الواردة في القوائم المالية مدرجة بالآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ب- معاملات وأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة على أساس أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية على أساس أسعار صرف العملات السائدة كما في نهاية السنة ضمن قائمة الدخل. يتم التعامل مع فروقات التحويل على البنود غير النقدية، مثل الأسهم المحتفظ بها كأوراق مالية للمتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم تضمين فروق التحويل المتعلقة بالبنود غير النقدية في الدخل الشامل الآخر.

ج- اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية ويتم تضمين التزام الطرف المقابل في الودائع من البنوك. يتم التعامل مع الفرق بين سعر البيع

وسعر إعادة الشراء كفايدة ويتم استحقاقه على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ج- مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتفيد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية للتسوية على الأساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

د- أدوات مالية مشتقة

يتم إثبات المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يتم فيه إبرام عقد المشتقات ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. جميع الأدوات المالية المشتقة التي تحتفظ بها الشركة هي عقود يتم التفاوض عليها بشكل خاص ويتم إدراجها كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام خدمات التسعير المقدمة من وكالات مثل بلومبرج. يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة ويتم تسجيلها بالقيمة العادلة، عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الخاصة بالعقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي كمشتقات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المتضمنة في قائمة الدخل.

هـ- إيرادات ومصاريف الفائدة

يتم إثبات إيرادات ومصاريف الفائدة لجميع الأدوات المالية التي تحمل فائدة (باستثناء تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن "إيرادات الفائدة" و "مصروف الفائدة" في قائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المطفأة للأصل المالي أو الالتزام المالي وتوزيع إيرادات الفائدة أو مصاريف الفائدة على الفترة المتعلقة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقّة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرّة إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي طوال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر حيثما كان ذلك ملائماً. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل خيارات الدفع مقدّمًا) ولكن لا تأخذ الخسائر الائتمانية المستقبلية بعين الاعتبار. يتضمن الحساب جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة بين الأطراف المتعاقدة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. بمجرد أن يتم تخفيض أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة نتيجة لخسارة الانخفاض في القيمة، يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

و- إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إثبات الرسوم والعمولات على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. يتم تأجيل رسوم ارتباط القرض للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها (مع التكاليف المباشرة ذات الصلة) ويتم إثباتها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. يتم إثبات رسوم القرض المشترك كإيرادات عند اكتمال القرض المشترك ولم تحتفظ الشركة بأي جزء من حزمة القرض لنفسها أو احتفظت بجزء منها بنفس معدل الفائدة الفعلي مثل المشتركين الآخرين.

ز- إيرادات توزيعات أرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عندما ينشأ حق الشركة في استلام المدفوعات، عادة عندما تعلن الشركة المستثمر فيها عن توزيعات الأرباح.

ح- ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات باستثناء الأراضي بالتكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك المتراكم. تشتمل التكلفة التاريخية على النفقات العائدة مباشرة إلى اقتناء البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الضرورة، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق. وتفيد جميع عمليات التصليح والصيانة الأخرى في المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب استهلاك الموجودات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدر، على النحو التالي:

مبان وتحسيناتها: 5 - 50 سنة

أثاث ومعدات: 3 - 5 سنوات

يتم فحص القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً في تاريخ كل تقرير. يتم فحص الموجودات لتحتري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى المبلغ القابل للاسترداد، وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته المقدر القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى.

تحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إثباتها في قائمة الدخل.

ط- عقارات استثمارية

يتم تصنيف الممتلكات المحتفظ بها مقابل عائدات الإيجار طويلة الأجل أو لزيادة رأس المال أو كليهما، والتي لا تشغلها الشركة كعقار استثماري. تشتمل العقارات الاستثمارية بشكل أساسي على أراضي ومبانٍ (ومعدات وتجهيزات وتركيبات والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية بالصافي من الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على الموجودات. تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الملائم، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا الأصل بشكل يعتمد عليه. ويتم إلغاء إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى على قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك للموجودات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على أعمارها الإنتاجية المقدرة كما هو مبين ضمن الممتلكات والمعدات. تحدد الأرباح والخسائر من عمليات الاستيعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتثبت في قائمة الدخل.

ي- موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة للشركة من البرمجيات، ويتم قياسها بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تُدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تطفاً الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة على مدى العمر الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لتحري الانخفاض في قيمتها عندما يتوفر أي دليل يشير إلى احتمال تعرض الموجودات غير الملموسة لانخفاض في قيمتها. يتم فحص فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تتم المحاسبة عن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل من خلال تعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم إثبات مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة في قائمة الدخل ضمن فئة المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم احتساب الإطفاء للموجودات غير الملموسة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للموجودات الذي يبلغ عشر سنوات.

ك- نقد وما يماثله

لغرض عرض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يماثله من النقد وأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران.

ل- مخصصات

يتم إثبات المخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يترتب على الشركة التزام قائم نظامي أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر تدفقاً لموارد لتسوية الالتزام ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق.

م- منافع الموظفين**أ) تكاليف التعويض**

يتم إثبات منافع واستحقاقات موظفي الشركة بما في ذلك استحقاقات الإجازة السنوية والعطلات وتذاكر السفر والمنافع الأخرى قصيرة الأجل عند استحقاقها للموظفين.

ب) نظام الادخار

يتم تحميل مساهمات الشركة في نظام ادخار المساهمات المحدد على قائمة الدخل في السنة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، تتحمل الشركة التزاماً نظامياً وضمناً بدفع المساهمات عند استحقاقها ولا توجد التزامات بدفع المنافع المستقبلية.

ج) منافع نهاية الخدمة

يتم رصد مخصص تعويض الموظفين بناءً على التقييم الاكتواري لالتزام الشركة بموجب اللوائح الخاصة بالموظفين في الفرع ووفقاً للمتطلبات النظامية المحلية.

يتم احتساب الالتزامات المتعلقة بخطة المنافع المحددة بواسطة خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم حساب صافي التزام الشركة بتقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفون في الفترات الحالية والسابقة، وخصم المبلغ من أجل تحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة، وخصم القيمة العادلة لموجودات الخطة (إن وجدت). إن خطة المنافع المحددة للشركة غير ممولة حالياً، وبالتالي، لا يوجد موجودات للخطة.

يتم إثبات إعادة قياس صافي التزام أو أصل المنافع المحددة، والتي تشمل الأرباح والخسائر الاكتوارية، والعائد لموجودات الخطة (باستثناء الفائدة) مباشرة في الدخل الشامل الآخر. تحدد الشركة صافي مصروفات الفائدة أو الدخل على صافي التزام المنافع المحددة أو الموجودات للسنة من خلال تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة على صافي الالتزام المحدد أو الأصل الافتتاحي. يتم الإثبات صافي مصروف الفائدة وتكاليف الخدمات الأخرى في قائمة الدخل.

ن- استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي المنشآت التي تمارس عليها المجموعة نفوذاً جوهرياً. يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة وتتم المحاسبة عنها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي بالقيمة المحسوبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل.

تمثل القيمة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية التكلفة، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على حصة الشركة لما بعد الاستحواذ في صافي موجودات الشركة الزميلة (الحصة في النتائج والاحتياطات والأرباح / (الخسائر) المتراكمة بناءً على آخر معلومات مالية متاحة) ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقرر الشركة ما إذا كان من الضروري إثبات خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمارها في الشركات الزميلة. تحدد الشركة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، تقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة باعتباره الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ومن ثم تقوم بإثبات المبلغ في "الحصة في أرباح/ (خسائر) شركات زميلة" ضمن قائمة الدخل.

يمكن عكس قيد خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فيما يتعلق بالاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل، بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي عند المبلغ المحتسب بطريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو المبلغ القابل للاسترداد، أيهما أقل.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين الشركة وشركاتها الزميلة بقدر حصة الشركة في الشركات الزميلة.

3 إدارة المخاطر المالية

تدار المخاطر الكامنة في أنشطة أعمال الشركة من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، والتي تخضع لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل بالإضافة إلى أشكال أخرى من المخاطر الكامنة في عملياتها المالية. تقوم الشركة بانتظام بفحص سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الحديثة.

لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. يحدد مجلس الإدارة مدى تقبل المخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

1-3 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة الناشئة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيل الائتماني. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة لكل من البنود المدرجة في قائمة المركز المالي وخارجها.

لقد وضعت الشركة إجراءات صارمة، ليس فقط لتقييم مخاطر الائتمان ولكن أيضًا لمراقبة مخاطر الائتمان بشكل منتظم. يتم إجراء عمليات فحص منتظمة لكل حساب ويتم تخفيف المخاطر المحددة بعدد من الطرق. بالإضافة إلى التحليل الائتماني الدقيق، يتم تنفيذ أحكام وشروط جميع التسهيلات الائتمانية بصرامة.

تتبع الشركة معايير صارمة قائمة على المخاطر في وضع حدود الائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تطبيق معايير حكيمة لتنظيم أنشطة الشركة الاستثمارية. إلى جانب إجراء تقييمات منتظمة للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، تؤدي المراقبة اليومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم دورًا هامًا لتضمن تحديد أي حدث يؤثر على ملف المخاطر في وقت وقوعه.

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما تمارس الأطراف المقابلة أنشطة عمل مشابهة في نفس المنطقة الجغرافية. تتمثل المخاطر المرتبطة بهذا التركيز في أن التعرض سيكون جوهريًا في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على قطاع الأعمال / المنطقة الجغرافية. للتخفيف من هذا الخطر، تقوم الشركة بتوزيع تعرضها، إلى أقصى حد ممكن، على أنواع مختلفة من الأطراف المقابلة. ومع ذلك، عندما يكون التركيز حتميًا، تتخذ الشركة المزيد من الاحتياطات الكافية لتقليل هذا الخطر الإضافي إلى مستويات مقبولة.

1- الخسارة الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات المبدئي، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمدعومة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبررين. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي،

استناداً إلى الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الائتمان على نحو مستنير بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

بالنسبة لمحفظه الشركة غير المخصصة للبيع بالتجزئة، تقوم الشركة بتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الطرف المقابل حيث يتم إجراء التصنيف الداخلي حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم إجراء تصنيف داخلي على مستوى المنشأة. تحتفظ الشركة بتصنيف على مستوى المنشأة وهو التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ إنشاء المنشأة وتاريخ التقييم. تطبق الشركة وسيلة مخاطر الائتمان المنخفضة على استثمارها في سندات الدين عندما يكون تصنيفها الخارجي ضمن درجة الاستثمار أو أعلى.

2- تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاثبات المبدئي، تقوم الشركة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية الخاص بها وتصنيفات المخاطر الخارجية والتغيرات الكمية في احتمالية التخلف عن السداد وحالة التخلف عن سداد الحسابات والحكم الائتماني للخبراء والخبرة السابقة ذات الصلة، حيثما أمكن. تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرض معين متزايدة بشكل جوهري منذ الاثبات المبدئي إذا استندت في ذلك إلى النموذج الكمي للشركة باستخدام الحكم الائتماني للخبراء، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة.

قد تقرر الشركة أن التعرض قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية معينة تعتبرها مؤشراً على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بحالة أخرى بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

كوسيلة للدعم، ترى الشركة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل بأكثر من 30 يوماً. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ انقضاء أقدم تاريخ مستحق فيما يخص عدم استلام الدفعة بشكل كامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب الشركة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال عمليات الفحص الدورية للتأكد من أن:

المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتخلف عن السداد. المعايير لا تتماشى مع النقطة الزمنية عندما يصبح الأصل في حالة تأخر عن السداد لـ 30 يوماً. لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسارة من التحويلات بين احتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمالية التخلف عن السداد على مدى العمر الإنتاجي (المرحلة 2). تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 وذلك بناء على منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية منذ استحداثها، تقوم الشركة بتسجيل

المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا. وسيتم تصنيف كافة الحسابات عند نشأتها ضمن المرحلة 1 فيما عدا الموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة فقط.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي.

وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة، هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لنقل التعرضات إلى المرحلة 2، وتشتمل تلك المؤشرات بشكل رئيسي على تصنيفات المخاطر للمدين التي تزيد عن أو تعادل الدرجة 7، عندما تبلغ أيام التأخر عن السداد 30 يومًا أو أكثر كما في 31 ديسمبر 2023. إضافة إلى ما ورد أعلاه، يتم تصنيف الحسابات المشار إليها على أنها خاضعة للمراقبة / معاد هيكلتها كما في 31 ديسمبر 2023 بما في ذلك الحسابات التي تم إعادة هيكلتها خلال 12 شهرًا الأخيرة ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، في حالة التعرضات السيادية، تأخذ الشركة بعين الاعتبار مصفوفة مخصصات الديون السيادية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. وعليه، فإن تعرضات الديون السيادية التي يكون مجموع درجاتها أقل من 10 من الممكن تصنيفها ضمن المرحلة 2 وذلك على أساس كل حالة على حدة.

المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية المنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم الشركة بإثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي. ويتم استخدام عملية تحديد التخلف عن السداد، أي أيام التأخر عن السداد لأكثر من 90 يوما ضمن المرحلة 3.

3- درجات مخاطر الائتمان

يضمن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية الفحص التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. إن عمليات التصنيف الداخلي للشركة تتم وفق مقياس مكون من 7 نقاط بشأن المقترضين غير المتخلفين عن السداد والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية للوصول إلى تصور شامل لمخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالمقترض.

كما يتم أيضا تقسيم مقاييس التصنيف هذه إلى فئات تعكس التقديرات بشأن الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة وقوع حادث التخلف عن السداد. ويتم فحص تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتمكن المراقبة المنتظمة للمحفظة الشركة من إنهاء الحسابات التي تثبت وجود تدهور بشأن مخاطر الائتمان. كما تستخدم الشركة أيضا درجات التصنيف المحددة من قبل وكالات التصنيف مثل موديز وستاندرد آند بورز وفيتش كجزء من عملية التقييم عند النظر في التعرضات الخاصة بالمنشآت المصنفة.

تقوم الشركة بتخصيص كل تعرض وفقا لدرجة المخاطر الائتمانية بناء على مجموعة متنوعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤ لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق حكم الخبراء الائتماني. ويتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل الكمية والنوعية التي تعتبر

مؤشرا لمخاطر التخلف عن السداد. وهذه العوامل تختلف تبعا لطبيعة التعرض ونوع المقترض. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها بحيث تزيد مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، الفرق في مخاطر التخلف عن السداد بين درجتَي مخاطر الائتمان 1 و2 أصغر من الفرق بين درجتَي مخاطر الائتمان 2 و3.

يتم تخصيص درجة المخاطر الائتمانية لكل تعرض لمحافظ غير التجزئة عند الاثبات المبدئي بناء على المعلومات المتاحة حول المقترض. تخضع التعرضات للمخاطر للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تشمل مراقبة التعرض لمحافظ غير التجزئة استخدام البيانات التالية.

المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الفحص الدوري لملفات العملاء - على سبيل المثال، القوائم المالية المراجعة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات. بيانات من وكالات الائتمان المرجعية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية. التغيرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو في أنشطة أعماله.

4- إنشاء هيكل الآجال لاحتمالية التخلف عن السداد

إن درجات المخاطر الائتمانية هي مدخلات رئيسية في تحديد هيكل الآجال للتعرضات لاحتمالية التخلف عن السداد. تقوم الشركة بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول تعرضاتها لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان.

تستخدم الشركة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتوليد تقديرات احتمالية التخلف عن السداد على مدى العمر المتبقي للتعرضات وكيفية التنبؤ بالتغير فيها نتيجة لمرور الوقت.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف وعوامل الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى التحليل المتعمق لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة إلى معظم التعرضات، تتضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والادخارات والتضخم وصافي الإقراض وصافي الدين والنفقات الحكومية ومعدلات البطالة.

بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تقوم الشركة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى (أي بشأن إدراج المعلومات المستقبلية). تستخدم الشركة بعد ذلك هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالية التخلف عن السداد.

5- تعريف "التخلف عن السداد"

تعتبر الشركة أن الأصل المالي في حالة تخلف عن السداد في الحالات التالية:
يكون من غير المرجح قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية تجاه الشركة بالكامل دون استخدام الشركة لحقها في اتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمان المقدم (إن وجد).

يكون المقترض متأخرًا عن السداد لأكثر من 90 يومًا على أي التزام ائتماني جوهري للشركة. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة عن السداد بمجرد أن ينتهك العميل الحد الموصى به أو تم إخطاره بحدود أقل من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تخلف عن السداد، تضع الشركة في اعتبارها المؤشرات التي تُبنى على ما يلي:

النوعية - مثل انتهاكات التعهد.

الكمية - مثل وضع التأخر عن السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس المصدر للشركة.

بناءً على البيانات التي تم تطويرها داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتفاوت المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة تخلف عن السداد وأهميتها بمرور الوقت لتعكس التغييرات في الظروف.

6- دمج المعلومات المستقبلية

تقوم الشركة بدمج معلومات مستقبلية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسها للخسارة الائتمانية المتوقعة. بناءً على دراسة مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تقوم الشركة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على تطوير اثنين أو أكثر من السيناريوهات الاقتصادية الإضافية، والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

يتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي الخارجية المتاحة من صندوق النقد الدولي لإعداد توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على توقعات الحالة الأساسية بناءً على تقدير الخبراء. كما تقوم الشركة باستخدام سيناريوهات متعددة ويتم تحديد الاحتمالات بشأن كل سيناريو وفقاً لتقدير الخبراء. وتخضع التعديلات على توقعات الحالة الأساسية للاقتصاد الكلي إلى موافقة لجنة الائتمان بالشركة العربية للاستثمار.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات التي تستخدمها الشركة لأغراض أخرى. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تبايناً وأكثر تشاؤمية. تقوم الشركة بشكل منتظم بإجراء اختبار الضغط للصدمات الأكثر شدةً لمعايرة تحديده لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت الشركة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وقد قامت، باستخدام تحليل البيانات التاريخية، بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 ديسمبر 2023 النطاقات التالية من المؤشرات الرئيسية.

الناتج المحلي الإجمالي

الاستثمارات

ودائع الادخار

التضخم
صافي الإقراض
صافي الدين
النفقات الحكومية
معدلات البطالة

7- الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغير ظروف السوق ومحتجزات العملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء إثبات القرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقا للسياسة المحاسبية.

تقوم الشركة بإعادة التفاوض بشأن قروض العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم "أنشطة التحمل") بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر التخلف عن السداد. ووفقاً لسياسة التحمل لدى الشركة، يتم منح مهل القروض على أساس انتقائي في حال كان العميل عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت هناك مخاطر هامة من حالة التخلف عن السداد، مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدينون من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل تعهدات القروض.

بالنسبة للموجودات المالية التي تم تعديلها كجزء من سياسة التحمل الخاصة بالشركة، فإن تقدير احتمالية التخلف عن السداد يعكس ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة الشركة على جمع الفائدة ومبلغ أصل الدين وخبرة الشركة السابقة في إجراء تحمل مماثل. وكجزء من هذه العملية، تقوم الشركة بتقييم أداء الدفع للمقترضين للشروط التعاقدية المعدلة وتنظر في مختلف المؤشرات السلوكية.

يُعدّ التحمل مؤشراً كمياً على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يُشكل توقع التحمل دليلاً على أن التعرض منخفض القيمة الائتمانية/ في حالة التخلف عن السداد. يحتاج العميل لإثبات سلوك السداد الجيد باستمرار على مدى 12 شهراً قبل أن يتوقف التعرض عن كونه منخفض القيمة الائتمانية/ في حالة التخلف عن السداد.

8- قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هيكل الأجل للمتغيرات الآتية:
احتمالية التخلف عن السداد.

الخسارة بافتراض التخلف عن السداد.

التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد.

وتستمد هذه المقاييس عمومًا من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

ان تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم احتسابها على أساس النماذج الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقا لفئات مختلفة من الأطراف المقابلة والتعرضات.

تستخدم الشركة احتمالية التخلف عن السداد خلال الدورة طبقًا لوكالات التصنيف الخارجية ويتم إجراء تعديل على عوامل الاقتصاد الكلي لتحويل احتمالية التخلف عن السداد خلال الدورة إلى احتمالية التخلف عن السداد عند نقطة زمنية معينة.

الخسارة بافتراض التخلف عن السداد هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تراعي نماذج الخسارة بافتراض التخلف عن السداد الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع عمل الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمان يعتبر أساسياً للأصل المالي.

وفيما يتعلق بتقدير الخسارة بافتراض التخلف عن السداد كما في 31 ديسمبر 2024، قامت الشركة باستخدام تقدير نظامي للخسارة بافتراض التخلف عن السداد بواقع 60% للتعرض غير المضمون.

يمثل مستوى التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد الشركة التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض الأصل المالي للمخاطر عند التخلف عن السداد هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها وفقاً للملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

إن فترة التعرض تضع حدًا للفترة التي يتم على مداها أخذ حالات التخلف عن السداد المحتملة بعين الاعتبار ومن ثم تؤثر على تحديد حالات احتمالية التخلف عن السداد وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (لا سيما بشأن حسابات المرحلة 2 مع الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة كما في 31 ديسمبر 2024، تم استخدام تقدير معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%.

شريطة استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التخلف عن السداد على مدى 12 شهرًا للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري، تقوم الشركة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التخلف عن السداد خلال المدة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للمقترض) التي تتعرض الشركة على مدارها لمخاطر الائتمان، حتى لو قررت الشركة تقديم مدة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للشركة المطالبة بسداد دفعة مقدمة أو إنهاء ارتباط قرض أو ضمان.

2-3 تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي المعلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي القيم الدفترية، فيما عدا المبالغ التي يتم تحديدها بشكل خاص. وبالنسبة لارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

نقد وأرصدة لدى البنوك

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
31 ديسمبر 2024				
410,984	-	-	410,984	درجة استثمارية
368,509	-	-	368,509	درجة غير استثمارية
49	49	-	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
779,542	49	-	779,493	المجموع
31 ديسمبر 2023				
270,217	-	-	270,217	درجة استثمارية
265,092	-	-	265,092	درجة غير استثمارية
49	49	-	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
535,358	49	-	535,309	المجموع

قروض ودفعات مقدمة

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
31 ديسمبر 2024				
-	-	-	-	قياسية
-	-	-	-	تحت المراقبة
-	-	-	-	المجموع
31 ديسمبر 2023				
110,750	-	-	110,750	قياسية
27,335	-	27,335	-	تحت المراقبة
138,085	-	27,335	110,750	المجموع

موجودات أخرى

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
31 ديسمبر 2024				
761	-	-	761	قياسية
761	-	-	761	المجموع
31 ديسمبر 2023				
835	-	-	835	قياسية
835	-	-	835	المجموع

سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
31 ديسمبر 2024				
27	-	-	27	درجة استثمارية
27	-	-	27	المجموع
31 ديسمبر 2023				
27	-	-	27	درجة استثمارية
27	-	-	27	المجموع

سندات استثمار الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
31 ديسمبر 2024				
-	-	-	-	قياسية
427,353	-	-	427,353	تحت المراقبة
16,138	16,138	-	-	خسارة
443,491	16,138	-	427,353	المجموع
31 ديسمبر 2023				
483,500	-	-	483,500	قياسية
43,925	-	43,925	-	تحت المراقبة
11,138	11,138	-	-	خسارة
538,563	11,138	43,925	483,500	المجموع

يتم تحديد درجات جودة الائتمان أدناه:

الدرجة الاستثمارية: الموجودات المالية التي تنطوي على مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد بتصنيف AAA إلى BBB- (أو ما يعادلها) من قبل وكالة ائتمان خارجية أو بتصنيف (من 1 إلى 4) وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي.

الدرجة غير الاستثمارية: الموجودات المالية التي تحمل مخاطر ائتمانية أعلى وتصنيف ائتماني أقل من الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية، بتصنيف أقل من BBB- (أو ما يعادلها) من قبل وكالة ائتمان خارجية أو بتصنيف أعلى من 4 وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي.

الموجودات العاملة (قياسية/عادية): الأصل العامل هو الذي لا يكشف عن أي مشاكل ولا يحمل أكثر من المخاطر العادية المرتبطة بالعمل. ويجب ألا يكون هذا الأصل من الموجودات غير العاملة.

تحت المراقبة: الموجودات المالية التي تدهورت في جودة الائتمان منذ الإثبات المبدئي ولكنها لا تقدم دليلاً موضوعياً على حدوث خسارة ائتمانية.

الخاسرة: الموجودات غير العاملة التي تأخر سداد أقساطها أو فوائدها عن موعد استحقاقها لأكثر من 360 يوماً تسمى الموجودات الخاسرة؛ وتعتبر موجودات غير قابلة للاسترداد ويجب توفير هذه الحسابات بالكامل في دفاتر الشركة حيث لا يوجد مبرر من وجهة نظر موضوعية لتأخير تصنيف الأصل تحت فئة المشكوك في تحصيلها بسبب احتمالية الاسترداد الجزئي في المستقبل.

إن مخاطر الائتمان بناءً على احتمالية التخلف عن السداد موضحة أدناه:

مخاطر الائتمان بناءً على احتمالية التخلف عن السداد

إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة				كما في 31 ديسمبر 2024	
إجمالي القيمة الدفترية المضمونة		إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة		%	
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً		
-	-	-	808,597	0.10 – 0.00	
-	-	-	-	0.40 – 0.11	
-	-	-	399,010	1.00 – 0.41	
-	-	-	-	3.00 – 1.01	
-	-	28	-	25.00 – 20.01	
-	-	-	-	50.00 – 25.01	
-	-	28	1,207,607	المجموع	

إجمالي القيمة الدفترية المضمونة		إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة		كما في 31 ديسمبر 2023
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	(%)
-	-	-	364,416	0.10 – 0.00
-	-	-	153,559	0.40 – 0.11
-	-	-	107,886	1.00 – 0.41
-	-	-	504,576	3.00 – 1.01
-	-	70,935	-	25.00 – 20.01
-	-	353	-	50.00 – 25.01
-	-	71,288	1,130,437	المجموع

1-2-3 سياسات رقابة وتخفيف المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، قام مجلس الإدارة باعتماد سياسات تحدد معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف المقابلة. علاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركيز الائتمان، توضع السياسات الحدود للقطاعات والمنتجات والمخاطر.

فيما يلي مقاييس الرقابة وتخفيف المخاطر المحددة:

الضمانات: تتبنى الشركة مجموعة من السياسات والممارسات التي تعمل على الحد من مخاطر الائتمان، وأكثر هذه السياسات والممارسات شيوعاً هي الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.

ترتيبات المقاصة الرئيسية: تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى التي لديها معاملات جوهرية مع الشركة.

2-2-3 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المذكور يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض		
2023	2024	
فيما يلي تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات الممولة:		
535,253	779,414	نقد وأرصدة لدى البنوك
110,137	-	قروض ودفعات مقدمة للبنوك
25,010	-	قروض ودفعات مقدمة لغير البنوك
527,425	427,678	سندات دين استثمارية
835	761	موجودات أخرى
1,198,660	1,207,853	

فيما يلي تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات غير الممولة:		
-	-	مطلوبات محتملة
-	-	ارتباطات قروض
1,198,660	1,207,853	كما في 31 ديسمبر

يوضح الجدول أعلاه أسوأ احتمال لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة كما في 31 ديسمبر 2024 و2023 وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم التعرضات المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية كما هو وارد في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على أدنى حد من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والدفعات المقدمة وسندات الدين وفقاً لما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2024، لم يتم تصنيف أي من محفظة السحب على المكشوف، القروض، والسلف ضمن الأصول القياسية وفقاً لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2023: 80%).

كما في 31 ديسمبر 2024، لم يُعتبر أي جزء من محفظة السحب على المكشوف، القروض، والسلف على أنه غير مستحق أو متعثر (31 ديسمبر 2023: 100%)؛

ما يقرب من 36% (31 ديسمبر 2023: 38%) من سندات الدين ذات تصنيف ائتماني A- على الأقل.

3-2-3 جودة الائتمان للموجودات المالية

فيما يلي ملخص بالمخاطر الائتمانية كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها:

المجموع	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة عن السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة عن السداد ولم تنخفض قيمتها		
			عادية	تحت المراقبة	
كما في 31 ديسمبر 2024					
779,542	49	-	-	779,493	نقد وأرصدة لدى البنوك
443,491	16,138	-	-	427,353	سندات دين
-	-	-	-	-	قروض ودفعات مقدمة:
-	-	-	-	-	قروض ودفعات مقدمة للبنوك
-	-	-	-	-	قروض ودفعات مقدمة لغير البنوك
761	-	-	-	761	موجودات أخرى
1,223,794	16,187	-	-	1,207,607	
كما في 31 ديسمبر 2023					
535,407	49	-	-	535,358	نقد وأرصدة لدى البنوك
538,563	11,138	-	43,925	483,500	سندات دين
-	-	-	-	-	قروض ودفعات مقدمة:
110,750	-	-	-	110,750	قروض ودفعات مقدمة للبنوك
27,335	-	-	27,335	-	قروض ودفعات مقدمة لغير البنوك
835	-	-	-	835	موجودات أخرى
1,212,890	11,187	-	71,260	1,130,443	

بلغ مجموع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والدفعات المقدمة كما في 31 ديسمبر 2024 لا شيء دولار أمريكي (31 ديسمبر 2023: 2,937 ألف دولار أمريكي)، حيث لا يوجد قرض قائم كما في 31 ديسمبر 2024. يتم تقديم مزيد من المعلومات حول مخصص الانخفاض في

قيمة القروض والدفعات المقدمة في الإيضاح رقم 9. بلغ مجموع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لسندات الدين للمرحلتين 1 و 2 مبلغ 13,368 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2023: 24,988 ألف دولار أمريكي).

4-2-3 تركيز المخاطر للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول أدناه مخاطر الائتمان الرئيسية التي تتعرض لها الشركة وذلك بالقيم الدفترية لها، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف المقابلة.

المجموع	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	الدول العربية الأخرى	الخليج	
779,412	54,739	51,778	32	672,863	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	-	-	-	-	قروض ودفعات مقدمة
427,678	230,848	25,173	-	171,657	سندات دين
761	-	16	258	487	موجودات أخرى
1,207,851	285,587	76,967	290	845,007	كما في 31 ديسمبر 2024

بنود خارج قائمة المركز المالي

-	-	-	-	-	ارتباط قرض غير مسحوب
---	---	---	---	---	----------------------

المجموع	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	الدول العربية الأخرى	الخليج	
535,253	55,934	38,565	137	440,617	نقد وأرصدة لدى البنوك
135,147	-	-	27,334	107,813	قروض ودفعات مقدمة
527,425	229,992	24,918	43,600	228,915	سندات دين
835	16	-	258	561	موجودات أخرى
1,198,660	285,942	63,483	71,329	777,906	كما في 31 ديسمبر 2023

بنود خارج قائمة المركز المالي

-	-	-	-	-	ارتباط قرض غير مسحوب
---	---	---	---	---	----------------------

3-3 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن الحركات في أسعار السوق للأدوات المرتبطة بسعر الفائدة والأسهم في محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية في الشركة. ولتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، وُضعت السياسات والإجراءات وأنظمة تقنية المعلومات اللازمة لذلك.

(أ) مخاطر سعر الفائدة

يتم قياس مخاطر سعر الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق على هوامش الربح وصافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية للأسهم الشركة. يتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال هيكل المحافظ الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. سوف يتأثر صافي إيرادات الفائدة نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة بقدر اختلاف هيكل إعادة تسعير الموجودات التي تحمل فائدة عن المطلوبات التي تحمل فائدة. تهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات مع تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات سعر الفائدة.

تستخدم الشركة تحليل الفجوة في سعر الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين مراكز الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. يستخدم تحليل الفترة المعدلة لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت. يستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس لاحتساب التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار الفائدة وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

إن أمين الخزينة هو المسؤول الأول عن إدارة مخاطر سعر الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا للفحص ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بفحص محفظة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف توليد إيرادات فائدة قوية ومستقرة بمرور الوقت.

يوضح الجدول الآتي الحساسية تجاه التغيرات المعقولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. تمثل حساسية الدخل تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تم إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة في الجدول، فإن صافي الدخل وحقوق المساهمين سيتأثران طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مماثل في أسعار الفائدة سيكون له تأثير مساوٍ ولكن معاكس.

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	المجموع
	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	
مخاطر سعر الفائدة كما في 31 ديسمبر 2024							
موجودات مالية							
نقد وأرصدة لدى البنوك	792	132	7	271	733	-	1935
سندات دين	614	7	-	-	-	-	621
أثر الموجودات المالية	1,406	139	7	271	733	-	2,556
مطلوبات مالية							
ودائع	(519)	(130)	(2)	-	-	-	(651)
أثر المطلوبات المالية	(519)	(130)	(2)	-	-	-	(651)
الأثر على نتائج الشركة	887	9	5	271	733	-	1,905

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	المجموع
	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	
مخاطر سعر الفائدة كما في 31 ديسمبر 2023							
موجودات مالية							
نقد وأرصدة لدى البنوك	594	-	4	21	438	-	1,057
قروض ودفوعات مقدمة	332	-	-	-	-	-	332
سندات دين	751	134	-	-	-	-	885
أثر الموجودات المالية	1,677	134	4	21	438	-	2,274

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	
	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	المجموع
مطلوبات مالية							
ودائع	(815)	-	(1)	-	-	-	(816)
أثر المطلوبات المالية	(815)	-	(1)	-	-	-	(816)
الأثر على نتائج الشركة	862	134	3	21	438	-	1,458

إدارة إصلاح معيار سعر الفائدة والمخاطر المرتبطة به

بعد قرار المنظمين العالميين بالتخلص التدريجي من معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك "إيبور" واستبدالها بأسعار مرجعية بديلة، أنشأ الفرع لجنة خاصة للتحويل من معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن "ليبور" ("لجنة التحويل") لإدارة التحويل لأي من عقودها التي يمكن أن تتأثر بذلك. يقود لجنة التحويل كبار الممثلين من دوائر عدة لدى الفرع بما في ذلك دائرة الأعمال والدائرة المالية ودوائر المخاطر والامتثال والعمليات والتكنولوجيا والدائرة القانونية. تشمل أهداف لجنة التحويل تقييم المدى الذي تحتاج فيه القروض والدفعات المقدمة وارتباطات القروض والأوراق المالية والمطلوبات التي تستند إلى التدفقات النقدية حسب معدل (إيبور)، إلى تعديل نتيجة لإصلاح معدل (إيبور) مع تقييم الأثر المالي والمحاسبي لهذه التعديلات وكيفية إدارة الاتصال حول إصلاح معدل (إيبور) مع الأطراف المقابلة الخارجية وأصحاب المصلحة الداخليين. خلال سنة 2021، انتقل الفرع إلى أنظمة جديدة لاستيعاب متطلبات أسعار الفائدة الخالية من المخاطر الجديدة ووضع خططًا وإجراءات وعمليات مفصلة لدعم التحويل.

اعتبارًا من سنة 2022، تم تسجيل جميع الموجودات الجديدة باستخدام السعر المرجعي البديل، وفي الوقت ذاته، استعدت الشركة بالتوازي لنقل جميع الموجودات ذات السعر المتغير بالدولار الأمريكي المستحقة بعد 30 يونيو 2023 إلى السعر الخالي من المخاطر. بدءًا من السنة المالية 2022، تواصلت الشركة مع الأطراف المقابلة المعنية واتفقت على نهج تعديل الموجودات المتأثرة وفقًا لشروط البنود الاحتياطية استعدادًا لإيقاف معدل (ليبور). وبناءً على ذلك، في 30 يونيو 2023، انخرطت الشركة رسميًا في عملية نقل جميع التعرضات المعنية. كما في 31 ديسمبر 2024، لم تعد الشركة تحتفظ بأي تعرضات لسعر متغير قائم على معدل (ليبور) بالدولار الأمريكي.

(ب) مخاطر مركز الأسهم

يتم تعريف مخاطر مركز الأسهم على أنها تغير محتمل في القيمة الاقتصادية الحالية في سهم أو مركز مشابه نتيجة للتغيرات في عوامل مخاطر السوق الأساسية المرتبطة بها. تشمل مخاطر مركز الأسهم على الأسهم المدرجة في كل من محافظ التداول والمحافظ البنكية. تقيس الشركة مخاطر مركز الأسهم من خلال إعادة التقييم اليومي لمحفظه الأسهم.

يوضح الجدول أدناه التأثير على الربح والخسارة لتغير مفترض بنسبة 10% في القيمة العادلة لصناديق الاستثمار والأسهم:

2023			2024			تصنيف حقوق الملكية
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الدخل	التغير في سعر السهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الدخل	التغير في سعر السهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	1,701	10±	-	2,961	-	الأسهم المتداولة
-	369	10±	-	147	-	صندوق الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
30,690	-	10±	33,200	-	-	مساهمات في حقوق الملكية - مدرجة

إن مخاطر أسعار الأسهم لأغراض غير التداول الناتجة عن مساهمات حقوق الملكية غير المدرجة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يمكن قياسها بسهولة. بلغت القيمة العادلة العائدة إلى مساهمة حقوق الملكية غير المدرجة، المتضمنة في حقوق الملكية في نهاية السنة 106 مليون دولار أمريكي (2023: 130 مليون دولار أمريكي) (إيضاح 7-1).

(ج) مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر فقدان الأصل المقوم بعملة أجنبية لجزء من القيمة، أو زيادة الالتزام المقوم بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف غير الموازية مقابل العملة الأساسية / عملة التقرير للشركة.

تحدد الشركة مخاطر صرف العملات الأجنبية على مستويين: (أ) المعاملة، و (ب) الهيكلية. تنشأ مخاطر المعاملات عندما تمدد الشركة التعرض أو تقتصر بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة التقرير/ عملتها الأساسية. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والصادرة المقومة بالعملات الأجنبية. يتم قياس المخاطر الهيكلية لسفوف العملات الأجنبية من خلال تحديد فجوات العملة بين الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية مختلفة وفقاً لآجال استحقاقها عبر الشركة.

يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى التعرض حسب العملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز لليلة واحدة وخلال اليوم، والتي تتم مراقبتها يوميًا.

يلخص الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر. يتضمن الجدول الموجودات والمطلوبات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة حسب العملات الرئيسية.

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2024
779,414	815	38	294,335	108,535	2,831	53,532	319,328	نقد وأرصدة لدى البنوك
أوراق مالية استثمارية:								
33,499	1,472	-	-	29,646	-	-	2,381	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
427,678	-	-	-	-	-	2,911	424,767	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
450,469	128,937	-	-	238,115	-	-	83,417	مساهمة في حقوق الملكية
-	-	-	-	-	-	-	-	قروض ودفعات مقدمة
1,557	-	7	594	-	-	31	925	موجودات أخرى
1,692,617	131,224	45	294,929	376,296	2,831	56,474	830,818	مجموع الموجودات المالية
(262,427)	-	-	-	-	(904)	(52,145)	(209,378)	ودائع
(19,809)	-	-	(2,037)	(16,388)	-	(286)	(1,098)	مطلوبات أخرى
(282,236)	-	-	(2,037)	(16,388)	(904)	(52,431)	(210,476)	مجموع المطلوبات المالية

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023
535,253	238	51	243,087	53,921	13,025	54,876	170,055	نقد وأرصدة لدى البنوك
أوراق مالية استثمارية								
22,641	3,440	-	-	17,009	-	-	2,192	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
527,425	-	-	-	-	-	3,101	524,324	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
423,785	77,145	-	-	219,127	41,377	-	86,136	مساهمة في حقوق الملكية
135,147	-	-	-	-	-	-	135,147	قروض ودفعات مقدمة
835	-	7	717	-	-	32	79	موجودات أخرى
1,645,086	80,823	58	243,804	290,057	54,402	58,009	917,933	مجموع الموجودات المالية
(275,609)	-	-	-	-	(894)	(55,447)	(219,268)	ودائع
(22,375)	(3,905)	-	(4,482)	(14,932)	-	(304)	1,248	مطلوبات أخرى
(297,984)	(3,905)	-	(4,482)	(14,932)	(894)	(55,751)	(218,020)	مجموع المطلوبات المالية

إنّ الدولار الأمريكي هو العملة الوظيفية للشركة. وبالتالي، لا يوجد لدى الشركة مخاطر صرف عملات أجنبية لتعرضات الدولار الأمريكي، ويتم رصد الأرصدة للمعلومية فقط. لا يعرّض التعرّض للريال السعودي الشركة لأي مخاطر تتعلق بالعملة، كما أنّ الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي.

4-3 مخاطر السيولة

تصنف مخاطر السيولة على أنها احتمال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. تشتمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة الأموال ومخاطر السيولة في السوق. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات تمويل الشركة. لتقييم مخاطر السيولة وقياسها وإدارتها ومراقبتها، يتم وضع السياسات والإجراءات وأنظمة تقنية المعلومات اللازمة. تدير لجنة الموجودات والمطلوبات في الشركة عملية حوكمة ورقابة تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات العمل من خلال إدارة السيولة المطلعة.

تقيس الشركة مخاطر السيولة على المدى القصير والطويل من خلال نهج تحليل الفجوات الثابتة. يتضمن هذا التحليل تحديد آجال استحقاق التدفقات النقدية لقائمة المركز المالي بالكامل في فترات زمنية محددة لتحديد حالات عدم التطابق عبر المدى الزمني بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. تم وضع حدود الفجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات للمراقبة الفعالة للسيولة.

إن الشركة لديها خطة تمويل في حالة الطوارئ لإدارة السيولة في حالة حدوث اضطرابات شديدة في قدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع بين البنوك وسندات الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضاً على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى القابلة للتداول لتوفير مصادر ثانوية للسيولة.

1-4-3 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تحليلاً للموجودات والمطلوبات حسب التواريخ التي يتوقع سدادها أو استردادها فيها.

المجموع	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	بدون تاريخ استحقاق ثابت	كما في 31 ديسمبر 2024
الموجودات				
779,414	-	779,414	-	النقد والودائع لدى البنوك
استثمارات				
461,177	376,337	55,194	29,646	أوراق مالية
450,470	-	-	450,470	مساهمات في حقوق الملكية
1,557	-	760	797	موجودات أخرى
1,692,618	376,337	835,368	480,913	مجموع الموجودات

المجموع	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	بدون تاريخ استحقاق ثابت	كما في 31 ديسمبر 2024
مطلوبات				
262,427	-	262,427	-	ودائع
19,809	268	3,329	16,212	مطلوبات أخرى
282,236	268	265,756	16,212	مجموع المطلوبات
1,410,382	376,069	569,612	464,701	صافي
-	945,681	569,612	1,410,382	الفجوة التراكمية للسيولة
المجموع	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	بدون تاريخ استحقاق ثابت	كما في 31 ديسمبر 2023
الموجودات				
535,253	-	535,253	-	النقد والودائع لدى البنوك
استثمارات				
550,066	469,374	63,683	17,009	أوراق مالية
423,785	-	-	423,785	مساهمات في حقوق الملكية
135,147	-	45,358	89,789	قروض ودفوعات مقدمة
835	-	835	-	موجودات أخرى
1,645,086	469,374	645,129	530,583	مجموع الموجودات
المطلوبات				
275,609	-	275,609	-	ودائع
22,375	397	2,700	19,278	مطلوبات أخرى
297,984	397	278,309	19,278	مجموع المطلوبات
1,347,102	468,977	366,820	511,305	صافي
-	835,797	366,820	1,347,102	الفجوة التراكمية للسيولة

2-4-3 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية مستحقة الدفع من قبل الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة عن طريق الاستحقاقات التعاقدية المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي. إن المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:

المجموع	3 - 12 شهراً	1 - 3 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2024
			مطلوبات
262,427	-	262,427	ودائع
18,698	15,369	3,329	مطلوبات أخرى
281,125	15,369	265,756	مجموع المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

المجموع	3 - 12 شهراً	1 - 3 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2023
			المطلوبات
275,609	11,653	263,956	ودائع
21,262	18,563	2,699	مطلوبات أخرى
296,871	30,216	266,655	مجموع المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

تشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات وتغطية ارتباطات القروض القائمة على النقد، والودائع لدى البنوك، وبنود في طور التحصيل، والقروض والدفعات المقدمة للبنوك، والسحوبات البنكية على المكشوف للعملاء، والقروض والدفعات المقدمة للعملاء. وقد تتمكن الشركة أيضاً من الوفاء بصافي التدفقات النقدية الصادرة غير المتوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، والوصول إلى مصادر تمويل إضافية.

3-4-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية التعاقدية للمشتقات:

المجموع	1 - 3 أشهر	حتى شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2024
مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
مشتقات صرف العملات الأجنبية:			
3,995	-	3,995	صادرة
4,035	-	4,035	واردة
3,995	-	3,995	مجموع الصادرات
4,035	-	4,035	مجموع الواردات

المجموع	1 - 3 أشهر	حتى شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2023
مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
مشتقات صرف العملات الأجنبية:			
3,905	-	3,905	صادرة
3,890	-	3,890	واردة
3,905	-	3,905	مجموع الصادرات
3,890	-	3,890	مجموع الواردات

3-4-4 ارتباطات القروض، والضمانات المالية، والموافقات، والبنود الأخرى خارج قائمة المركز المالي

تستند آجال الاستحقاق المذكورة أعلاه إلى إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

إن الارتباطات بتمديد الائتمان تمثل الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وائتمانات متجددة. عادةً ما يكون للارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة، أو بنود إنهاء أخرى، وتتطلب عادةً دفع رسوم. نظرًا لأن الارتباطات قد تنتهي دون سحبها، لا يمثل مجموع مبالغ العقود بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

تُلزم خطابات الاعتماد والضمانات الاحتياطية الشركة بإجراء مدفوعات نيابة عن العملاء بشرط إخفاق العميل في الأداء بموجب شروط العقد. قد تنطوي خطابات الاعتماد الاحتياطية على مخاطر السوق إذا تم إصدارها أو تمديدتها بمعدل فائدة ثابت.

لا تملك الشركة أي ارتباطات استثمارية معتمدة قابلة للإلغاء أو غير قابلة للإلغاء كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 11.6 مليون دولار أمريكي (غير قابلة للإلغاء بمبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي وقابلة للإلغاء بمبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي)).

5-3 اختبار الجهد

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقييم مدى تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله لأحداث استثنائية ولكن ممكن حدوثها. يعد اختبار الجهد أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدمها البنوك كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. ينبه اختبار الجهد إدارة البنك إلى النتائج السلبية غير المتوقعة المتعلقة بمجموعة متنوعة من المخاطر، ويوفر مؤشرًا لمقدار رأس المال الذي قد يكون مطلوبًا لتحمل الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. علاوةً على ذلك، يعد اختبار الجهد أداة مكملة لنهج وتدابير إدارة المخاطر الأخرى.

طبقت الشركة تحليل الحساسية وطرق السيناريوهات لاختبار الجهد نظرًا لبساطتها، ودمجت اختبارات الحساسية المختلفة في جهد متعدد العوامل.

يغطي إطار اختبار الجهد مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أسعار الفائدة البنكية، وتركيز مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. تُعرّف هذه المستويات الثلاثة من الصدمات بأنها (1) منخفضة، (2) متوسطة، (3) عالية. يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم أثرها.

6-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) أدوات مالية مقاسة بالقيمة العادلة

بخصوص الأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة، فإن تحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يعتمد على أسعار السوق المدرجة أو عروض أسعار التجار. يشمل ذلك أسهم حقوق الملكية المدرجة وأدوات الدين المدرجة في البورصات الرئيسية (على سبيل المثال؛ بورصة فاينانشيال تايمز وبورصة نيويورك) وعروض أسعار الوسطاء من بلومبرج ورويترز.

تُعدّ الأدوات المالية مدرجة في سوق نشطة إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من بورصة، أو تاجر، أو وسيط، أو مجموعة صناعية، أو خدمة تسعير، أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام على أساس تجاري. إذا لم تستوف المعايير المذكورة أعلاه، تُعدّ السوق غير نشطة. إن المؤشرات التي تدل على أن السوق غير نشطة هي عندما يكون هناك فارق واسع بين سعر العرض - الطلب، أو زيادة كبيرة في فارق العرض - الطلب، أو عندما يكون هناك عدد قليل من المعاملات الحديثة.

بخصوص كافة الأدوات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. في هذه الأساليب، يتم تقدير القيم العادلة من البيانات التي يمكن رصدها فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام نماذج لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، أو أساليب التقييم الأخرى.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المتداولة في السوق الموازية باستخدام طرق التقييم المقبولة عمومًا في الأسواق المالية، مثل تقنيات القيمة الحالية. تستند القيمة العادلة للعملاء الأجنبية الاجلة بشكل عام إلى أسعار الصرف الاجلة الحالية.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13 تسلسلاً هرمياً لأساليب التقييم بناءً على ما إذا كانت مدخلات أساليب التقييم هذه يمكن رصدها، أو لا يمكن رصدها. تعكس المدخلات التي يمكن رصدها بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، وتعكس المدخلات التي لا يمكن رصدها افتراضات الشركة للسوق. لقد أنشأ هذان النوعان من المدخلات التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة:

المستوى 1 - الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم حقوق الملكية المدرجة وأدوات الدين المدرجة في البورصات.

المستوى 2 - المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى 1 والتي يمكن رصدها بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار). يتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المتداولة في السوق الموازية، والقروض المتداولة، والديون المهيكلية الصادرة. إن مصادر مقاييس المدخلات مثل منحني العائد لسعر "ليبور" أو مخاطر الائتمان للطرف المقابل، هي بلومبرج ورويترز.

المستوى 3 - مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن رصدها (مدخلات لا يمكن رصدها). يتضمن هذا المستوى استثمارات حقوق الملكية وأدوات الدين ذات المكونات الهامة التي لا يمكن رصدها. يتطلب هذا التسلسل الهرمي استخدام بيانات السوق التي يمكن رصدها عند توفرها. تأخذ الشركة بعين الاعتبار أسعار السوق الملائمة والتي يمكن رصدها في تقييماتها حيثما أمكن ذلك.

موجودات ومطلوبات مقاسة بالقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2024			
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
أسهم حقوق ملكية	43,371	-	43,371
صناديق الاستثمار	3,853	3,853	-
مساهمات في حقوق الملكية - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	12,987	12,987	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
سندات دين	427,678	-	427,678
مساهمات في حقوق الملكية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	423,759	105,553	318,206
مجموع الموجودات	911,648	122,393	789,255
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
أدوات مالية مشتقة	40	-	40
مجموع المطلوبات	40	-	40

كما في 31 ديسمبر 2023			
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
17,009	-	-	17,009
5,632	5,632	-	-
14,320	14,320	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
527,425	-	-	527,425
409,465	115,660	-	293,805
973,851	135,612	-	838,239
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
104	-	-	104
104	-	-	104

تمثل الاستثمارات من المستوى 2 الاستثمار في الصناديق الاستثمارية المشتركة التي يتم تقييمها باستخدام صافي قيمة الموجودات للصناديق.

المدخلات الرئيسية وتقنيات التقييم

يلخص الجدول التالي المدخلات المهمة غير القابلة للملاحظة المستخدمة في قياسات القيمة العادلة للمستوى 3:

نوع الاستثمار	طريقة التقييم	مدخلات مهمة غير قابلة للملاحظة	نطاق المدخلات 2024	نطاق المدخلات 2023
الأوراق المالية غير المدرجة	التدفق النقدي المخصوم	نسبة الخصم	%24 - %8	%24 - %8
		نمو الإيرادات على المدى الطويل	%2 - %0	%2 - %0

تسوية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى 3

ق قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المدرجة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. إن هذه الاستثمارات مقيّمة بالقيمة العادلة باستخدام طرق تقييم متعددة بما في ذلك نموذج خصم توزيعات الأرباح ونموذج الاستثمار المقارن وغيرها.

فيما يلي تلخيص للتسوية بين الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمة في أسهم حقوق الملكية غير المدرجة، والشركات الزميلة، بما في ذلك الحركات:

2023	2024	
163,137	152,290	كما في 1 يناير
12,987	-	إضافة خلال السنة
(1,100)	-	استبعادات خلال السنة
(22,734)	(11,910)	مجموع التغير في القيمة العادلة
152,290	140,380	كما في 31 ديسمبر

(ج) تحليل الحساسية

تتأثر القيمة العادلة لاستثمارات المستوى الثالث بالتغيرات في المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد.

يوضح الجدول التالي تأثير الافتراضات البديلة المعقولة على قياسات القيمة العادلة:

2023	2024		
%4.435 -	%4.163 -	+100 نقطة أساس	نسبة الخصم
%5.074 +	%4.804 +	-100 نقطة أساس	
%2.478 +	%2.457 +	+100 نقطة أساس	معدل نمو الإيرادات
%2.472 -	%2.451 -	-100 نقطة أساس	

(د) أدوات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2024، لم تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بما في ذلك القروض والدفعات المقدمة بشكل جوهري عن القيم الدفترية لكل منها.

7-3 إدارة رأس المال

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال، بمفهوم أوسع من "حقوق الملكية" فيما يلي: الحفاظ على قدرة الشركة في الاستمرار في أعمالها لتتمكن من تقديم عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين.

الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها.

4 التقديرات والأحكام المحاسبية المؤثرة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المعروضة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بالاعتماد على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما فيها التوقعات للأحداث المستقبلية والمتوقع أن تكون معقولة حسب الظروف.

التقديرات:

الانخفاض في قيمة شركات زميلة

في تاريخ كل تقرير، تقيس الشركة القيمة العادلة لشركاتها الزميلة باستخدام أساليب تقييم مختلفة لتقييم أي مؤشرات انخفاض في القيمة. يتم تسجيل الانخفاض في القيمة، إن وجد، في قائمة الدخل. يتم تسجيل عكس الانخفاض في القيمة أيضًا في قائمة الدخل إلى حد الانخفاض المبدئي المثبت.

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لجميع فئات الموجودات المالية وضع أحكام، وخصوصًا تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وإن هذه التقديرات تعتمد في قياسها على عدد من العوامل، والتي من الممكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

إن حسابات الشركة للخسارة الائتمانية المتوقعة هي مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. تشمل عناصر نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تُعدّ أحكامًا وتقديرات محاسبية، ما يلي:

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للشركة، والذي يحدد احتمالية التخلف عن السداد وفقًا للدرجات الفردية.

معايير الشركة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومن ثم يجب قياس المخصصات للموجودات المالية على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي.

تجزئة الموجودات المالية عند تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات على أساس جماعي.

تطوير نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المدخلات.

تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات والتأثير على احتمال التخلف عن السداد والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد.

اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية وترجيحات الاحتمالات لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تحديد القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، مع افتراض أن المشاركين في السوق يعملون من منطلق مصالحهم الاقتصادية المثلى. تعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة في تاريخ التقرير على الأسعار المتداولة أو عروض الأسعار المقدمة من التجار.

النسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر مناسبة في الظروف. تتضمن أساليب التقييم منهج السوق (أي استخدام معاملات السوق الأخيرة على أسس تجارية بحثة والمعدلة عند الضرورة وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير) ومنهج الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج خيارات الأسعار، من خلال أكبر استخدام ممكن لبيانات السوق المتاحة والمدعومة بطريقة ممكنة إلى حد معقول). تأخذ عملية قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال التوظيف الأمثل والأعلى للأصل أو من خلال بيعه لمشارك آخر في السوق والذي بدوره سيقوم بالتوظيف الأمثل والأعلى للأصل.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تُقرر الشركة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى مدخلات جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير. (انظر الإيضاح رقم 3-6 (ب)). ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، حددت الشركة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. (انظر الإيضاح رقم 3-6 (ب)).

الأحكام:

تصنيف العقارات كعقارات استثمارية أو عقارات يشغلها المالك

يتكون المركز الرئيسي للشركة من جزء يتم الاحتفاظ به لكسب الإيجارات، وجزء آخر تحتفظ به الشركة بنفسها لعملياتها. لا يمكن بيع هذين الجزئين بشكل منفصل لأنهما خاضعين لصك ملكية واحد، ويخضع عقد الإيجار لترتيب عقد إيجار تشغيلي، وبالتالي، فقد صنفته الشركة على أنه عقار مشغول من قبل المالك.

المحاسبة عن الاستثمار في شركات زميلة

لدى الشركة العديد من الشركات الزميلة التي تختلف تواريخ انتهاء فتراتهما المالية وأطرهما المحاسبية عن تاريخ السنة المالية للشركة وإطارها المحاسبي. علاوةً على ذلك، استخدمت الشركة أحدث القوائم المالية المراجعة المتاحة للشركات المستثمر فيها، وكلما كانت تلك القوائم لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر 2024، استخدمت الإدارة أحدث حسابات الإدارة وقامت باستقراء النتائج للسنة بأكملها. تعتقد الإدارة أن أثر اختلاف تواريخ التقرير والأطر المحاسبية ليس جوهرياً على القوائم المالية للشركة ككل.

5 نقد وأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
النقد وما يماثله		
15,540	17,259	النقد في الصندوق ولدى البنوك
190,541	275,547	ودائع لدى البنوك ذات آجال استحقاق أصلية لثلاثة أشهر أو أقل
242,853	293,030	سندات الخزينة المستحقة في غضون ثلاثة أشهر من الاستحواذ
448,934	585,836	
ودائع لدى البنوك:		
463,354	448,934	ودائع لدى البنوك ذات آجال استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر ولكن تقل عن سنة واحدة
86,424	193,660	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 3/1)
(105)	(82)	
535,253	779,414	المجموع

6 استثمارات - أوراق مالية

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		
17,009	43,371	أسهم حقوق ملكية
5,632	3,853	صناديق الاستثمار
22,641	47,224	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
سندات دين		
2,850	2,774	AA- إلى AA+
195,119	150,430	A- إلى A+
142,695	149,706	BBB- إلى BBB+
47,337	43,957	BB- إلى BB+
95,499	80,486	B- إلى B+
43,600	-	CCC إلى C
325	325	غير مصنفة
527,425	427,678	المجموع
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
27	27	سندات دين
(27)	(27)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 3)
-	-	المجموع
550,066	474,902	مجموع الاستثمارات

كما في 31 ديسمبر 2024، تم تصنيف مبلغ 427,353 ألف دولار أمريكي من سندات الدين ضمن المرحلة 1 (2023: 483,500 ألف دولار أمريكي) ولم يتم تصنيف أي دين ضمن المرحلة 2 (2023: 43,925 ألف دولار أمريكي) و16,138 ألف دولار أمريكي ضمن المرحلة 3 (2023: 11,138 ألف دولار أمريكي) لأغراض الخسارة الائتمانية المتوقعة.

2024				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
24,959	11,138	13,696	125	في بداية السنة
-	982	(982)	-	تحويل إلى المرحلة 3
1,095	1,204	-	(109)	صافي قياس مخصص الخسارة
(12,714)	-	(12,714)	-	مبالغ مستردة / مستعادة
13,340	13,324	-	16	في نهاية السنة
2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
13,722	11,690	1,016	1,016	في بداية السنة
-	-	798	(798)	تحويل إلى المرحلة 2
11,237	(552)	11,882	(93)	صافي قياس مخصص الخسارة
24,959	11,138	13,696	125	في نهاية السنة

فيما يلي تلخيص للحركة في الأوراق المالية الاستثمارية خلال السنة:

المجموع	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
550,066	-	527,425	22,641	كما في 1 يناير 2024
(190)	-	(182)	(8)	فروقات صرف العملات
146,562	-	25,087	121,475	إضافات
(233,340)	-	(138,081)	(95,259)	عمليات الاستبعاد (البيع والاستحقاق والاسترداد)
14,004	-	15,629	(1,625)	تغير في القيمة العادلة
(2,292)	-	(2,292)	-	تغير في الفائدة المستحقة
92	-	92	-	زيادة الخصم
474,902	-	427,678	47,224	كما في 31 ديسمبر 2024

المجموع	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
697,661	41	665,541	32,079	كما في 1 يناير 2023
849	-	885	(36)	فروقات صرف العملات
242,271	-	83,760	158,511	إضافات
(400,755)	-	(229,141)	(171,614)	عمليات الاستبعاد (البيع والاستحقاق والاسترداد)
10,305	(41)	6,645	3,701	تغير في القيمة العادلة
(910)	-	(910)	-	تغير في الفائدة المستحقة
645	-	645	-	زيادة الخصم
550,066	-	527,425	22,641	كما في 31 ديسمبر 2023

7 استثمارات - مساهمات حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات في مساهمات حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
293,805	318,206	استثمارات مدرجة - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
115,660	105,553	استثمارات غير مدرجة - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
14,320	12,987	استثمارات غير مدرجة - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
423,785	436,746	المجموع

1-7 القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

كما في 31 ديسمبر 2023		كما في 31 ديسمبر 2024			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة / غير المدرجة	الدولة / المشروع
المملكة المغربية					
5.74	5,740	5.74	5,837	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار
المملكة العربية السعودية					
15.00	10,888	15.00	10,885	غير مدرجة	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
9.94	3,260	9.94	3,661	غير مدرجة	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة
11.11	26,940	11.11	18,417	غير مدرجة	شركة بداية لتمويل المنازل
0.08	51,622	0.08	44,610	مدرجة	البنك الأهلي السعودي
0.002	42,657	0.002	36,258	مدرجة	شركة الزيت العربية السعودية
0.10	48,058	0.10	75,211	مدرجة	شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور)
0.07	35,702	0.07	35,349	مدرجة	شركة الاتصالات السعودية
	219,127		224,391		

كما في 31 ديسمبر 2023		كما في 31 ديسمبر 2024			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة / غير المدرجة	الدولة / المشروع
جمهورية السودان					
6.99	-	6.99	-	غير مدرجة	شركة سكر كنانة*
2.18	811	2.18	852	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات
16.40	-	16.40	-	غير مدرجة	شركة أسمنت بربر*
	811		852		
جمهورية مصر العربية					
10.00	38,647	10.00	37,250	غير مدرجة	الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين
10.00	3,553	10.00	1,462	مدرجة	الشركة الدولية للتأجير التمويلي
2.03	20,439	1.95	16,639	مدرجة	مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية
	62,639		55,351		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية					
3.65	4,028	3.65	5,888	غير مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
	4,028		5,888		
الإمارات العربية المتحدة					
0.17	11,059	0.17	19,201	مدرجة	شركة سالك
0.09	30,318	0.09	35,000	مدرجة	هيئة كهرباء ومياه دبي
	41,377		54,201		
المملكة الأردنية الهاشمية					
10.25	28,175	10.25	28,175	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.17	2,979	8.17	2,979	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
	31,154		31,154		

كما في 31 ديسمبر 2023		كما في 31 ديسمبر 2024			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة / غير المدرجة	الدولة / المشروع
مملكة البحرين					
0.42	4,015	0.42	4,339	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
دولة قطر					
15.00	7,516	15.00	7,776	غير مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
سلطنة عُمان					
18.79	12,230	18.79	13,756	مدرجة	شركة تأجير للتمويل
الشركات العربية المشتركة					
1.67	3,377	1.67	3,955	غير مدرجة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
0.44	4,759	0.44	4,376	غير مدرجة	برنامج تمويل التجارة العربية
1.10	12,692	1.10	11,883	غير مدرجة	الشركة العربية للتعيين
20,828		20,214			
409,465		423,759		المجموع	

* انخفضت قيمة هذه الاستثمارات بالكامل.

2-7 لقيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

2023	2024	
الإمارات العربية المتحدة		
14,320	12,987	شركة الصبح للاستثمار القابضة - غير مدرجة (إيضاح 1-2-7)
14,320	12,987	

فيما يلي تلخيص للحركة في الاستثمارات - المساهمات في حقوق الملكية (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

2023	2024	
378,402	423,785	كما في 1 يناير
49,452	-	إضافات خلال السنة
-	(1,333)	تحويل إلى موجودات أخرى (إيضاح 1-2-7)
(1,100)	-	شطب
(2,969)	14,294	التغير في القيمة العادلة (إيضاح 21)
423,785	436,746	كما في 31 ديسمبر

1-2-7 خلال السنة المنتهية 2023، استثمرت الشركة مبلغ 14.32 مليون دولار أمريكي في أسهم ممتازة لشركة الصبح للاستثمار القابضة (الشركة المستثمر فيها). كما دفعت الشركة علاوة لأحد مساهمي الشركة المستثمر فيها والتي يمكن تحويلها إلى 1.333 سهمًا عاديًا عند شراء الأسهم العادية للشركة المستثمر فيها. خلال 2024، أجرت الشركة دفعة مقدمة مقابل الأسهم العادية بمبلغ 8 مليون دولار أمريكي لشركة الصبح وحصلت على الحق في تحويل العلاوة المدفوعة في 2023 إلى أسهم عادية. ومع ذلك، كما في 31 ديسمبر 2024، لم يتم إصدار الأسهم العادية بعد من قبل الشركة المستثمر فيها، وبالتالي، تعاملت الشركة مع هذا المبلغ كدفعة مقدمة مقابل الأسهم العادية ضمن الموجودات الأخرى.

8 استثمارات في شركات زميلة

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
104	74	استثمارات مدرجة
23,644	21,766	استثمارات غير مدرجة
23,748	21,840	المجموع

2023		2024		النسبة المدرجة / غير المدرجة	الدولة / المشروع
نسبة الملكية	القيمة الدفترية للشركة الزميلة	نسبة الملكية	القيمة الدفترية للشركة الزميلة		
المملكة المغربية					
33.00	432	33.00	424	غير مدرجة	شركة رياض السوالم
40.00	12,261	40.00	11,949	غير مدرجة	شركة أسما كلوب بلس
	12,693		12,370		
السودان					
20.80	104	20.80	74	مدرجة	بنك الاستثمار المالي
30.00	400	30.00	442	غير مدرجة	الشركة العربية للإجارة المحدودة
	504		516		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية					
18.15	10,551	18.15	8,954	غير مدرجة	الشركة العربية للإيجار المالي
	10,551		8,954		
	23,748		21,840		المجموع

شركة رياض السوالم - المنشأة مطور لأرض خام، وتقع الأرض في الدار البيضاء، المغرب.
شركة أسما كلوب: المنشأة مطور عقاري تأسست سنة 2017، وتقع جميع مشاريعها العقارية في الدار البيضاء، المغرب.

بنك الاستثمار المالي: إن البنك مرخص من قبل بنك السودان المركزي، ويستثمر في صناديق الاستثمار في السودان ويديرها.

الشركة العربية للإجارة المحدودة هي شركة تأجير تمويلي، والغرض الرئيسي للشركة هو أنشطة التأجير بما في ذلك المعدات والعقارات، وتزاول الشركة أعمالها بالكامل في السودان.

تأسست الشركة العربية للإيجار المالي في 2001، والأنشطة الرئيسية للمنشأة هي أنشطة التأجير التمويلي في الجزائر. يقع مقر عمليات الشركة بالكامل في الجزائر.

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة كما في 31 ديسمبر مما يأتي:

المجموع	الشركة العربية للإجارة المحدودة	الشركة العربية للإيجار المالي	شركة أسما كلوب بلس	شركة رياض السوالم	بنك الاستثمار المالي	
20,554	800	7,956	9,564	814	1,420	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل						
(228)	(885)	768	28	(139)	-	الحصة في (خسارة) / ربح شركات زميلة
1,725	(42)	1,888	2,010	(270)	(1,861)	(المحمل على) / عكس قيد الانخفاض في القيمة خلال السنة
1,497	(927)	2,656	2,038	(409)	(1,861)	
المبالغ المثبتة في قائمة (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر						
732	(108)	210	659	27	(56)	فروق صرف من تحويل عمليات أجنبية
1,236	635	-	-	-	601	الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
1,968	527	210	659	27	545	
(271)	-	(271)	-	-	-	توزيعات أرباح معلنة
23,748	400	10,551	12,261	432	104	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل						
1,729	1,130	833	-	-	(234)	الحصة في (خسارة) / ربح شركات زميلة (إيضاح 17)
(2,140)	(1,130)	(1,255)	-	-	245	عكس قيد / (المحمل على) الانخفاض في القيمة خلال السنة
(411)	-	(422)	-	-	11	
المبالغ المثبتة في قائمة الخسارة الشاملة الأخرى						
(380)	-	(105)	(265)	(10)	-	فروق صرف من تحويل عمليات أجنبية
(41)	-	-	-	-	(41)	الحصة في (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة (إيضاح 17)
(421)	-	(105)	(265)	(10)	(41)	
(1,076)	-	(1,076)	-	-	-	توزيعات أرباح معلنة
21,840	400	8,948	11,996	422	74	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024

فيما يأتي المعلومات المالية المختصرة للشركات الزميلة:

بنك الاستثمار المالي		
31 ديسمبر 2023 (غير مراجعة)	31 ديسمبر 2024 (غير مراجعة)	
20,847	20,847	مجموع الموجودات
(11,398)	(12,723)	مجموع المطلوبات
9,449	8,124	صافي الموجودات
2,345	2,329	صافي الإيرادات
280	(1,047)	(الخسارة) / الربح للسنة
2,375	(124)	الدخل الشامل الأخر
2,655	(1,171)	مجموع الدخل الشامل للسنة

شركة رياض السوالم		
31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	31 ديسمبر 2024 (غير مراجعة)	
2,987	2,984	مجموع الموجودات
(1,680)	(1,709)	مجموع المطلوبات
1,307	1,275	صافي الموجودات
134	338	صافي الإيرادات
(130)	-	الخسارة للسنة
-	-	الدخل الشامل الأخر
(130)	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة

شركة أسما كلوب بلس		
31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	31 ديسمبر 2024 (غير مراجعة)	
46,256	40,643	مجموع الموجودات
(15,604)	(10,774)	مجموع المطلوبات
30,652	29,869	صافي الموجودات
12,249	5,198	صافي الإيرادات
320	-	الربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
320	-	مجموع الدخل الشامل للسنة

الشركة العربية للإيجار المالي		
31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	31 ديسمبر 2024 (غير مراجعة)	
104,794	126,274	مجموع الموجودات
(46,430)	(66,811)	مجموع المطلوبات
58,364	59,463	صافي الموجودات
9,544	12,324	صافي الإيرادات
3,834	5,319	الربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
3,834	5,319	مجموع الدخل الشامل للسنة

الشركة العربية للتجارة المحدودة		
31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	31 ديسمبر 2024 (غير مراجعة)	
21,386	15,138	مجموع الموجودات
(12,017)	(5,800)	مجموع المطلوبات
9,369	9,338	صافي الموجودات
4,045	4,017	صافي الإيرادات
(2,867)	-	الربح / (الخسارة) للسنة
1,734	-	الدخل الشامل الآخر
(1,133)	-	مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة

يتم عرض المعلومات الواردة أعلاه من القوائم المالية وحسابات الإدارة للشركات الزميلة دون المحاسبة عن الانخفاض في القيمة وتحويل العملات الأجنبية والتعديلات الأخرى غير الجوهرية.

9 قروض ودفعات مقدمة

تتكون القروض والدفعات المقدمة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
138,085	-	قروض ودفعات مقدمة (1-9)
(2,938)	-	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (2-9)
135,147	-	قروض ودفعات مقدمة، بالصافي

9-1 يوضح الجدول الآتي التسويات من المبلغ الافتتاحي إلى المبلغ الختامي لإجمالي القيمة الدفترية للقروض والدفعات المقدمة:

2023	2024				
	المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
133,717	138,085	-	-	138,085	في بداية السنة
116,500	50,000	-	-	50,000	قروض تم صرفها
50,000	-	-	-	-	خلال السنة
91	264	-	-	264	إطفاء الرسوم
1,145	(2,233)	-	-	(2,233)	تغيير في الفائدة المستحقة
(46,868)	(136,116)	-	-	(136,116)	سداد قروض
138,085	-	-	-	-	في نهاية السنة

9-2 يوضح الجدول الآتي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة:

2024				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
2,937	-	2,324	613	في بداية السنة
(2,937)	-	(2,324)	(613)	استردادات
-	-	-	-	في نهاية السنة

2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
1,051	-	-	1,051	في بداية السنة
-	-	325	(325)	تحويل إلى المرحلة 2
1,886	-	1,999	(113)	صافي قياس مخصص الخسارة
2,937	-	2,324	613	في نهاية السنة

10 موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
-	9,333	دفعة مقدمة مقابل أسهم عادية - شركة الصبح (إيضاح 1-2-7)
3,644	4,938	توزيعات أرباح مستحقة القبض
-	40	إيجار مستحق القبض
2,523	2,729	ذمم مدينة أخرى
6,167	17,040	المجموع

11 ممتلكات ومعدات وعقارات استثمارية

1-11 ممتلكات ومعدات

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2024					
المجموع	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	التكلفة
34,421	11	9,174	20,797	4,439	كما في 1 يناير
239	7	232	-	-	إضافات خلال السنة
(98)	-	(98)	-	-	استبعادات خلال السنة
34,562	18	9,308	20,797	4,439	كما في 31 ديسمبر
					الاستهلاك المتراكم
24,100	-	8,412	15,688	-	كما في 1 يناير
598	-	282	316	-	المحمل للسنة
(98)	-	(98)	-	-	استبعادات خلال السنة
24,600	-	8,596	16,004	-	كما في 31 ديسمبر
9,962	18	712	4,793	4,439	صافي القيمة الدفترية:

2023					
المجموع	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	التكلفة
34,152	80	8,842	20,791	4,439	كما في 1 يناير
473	135	332	6	-	إضافات خلال السنة
-	-	-	-	-	استبعادات خلال السنة
(204)	(204)	-	-	-	إعادة تصنيف
34,421	11	9,174	20,797	4,439	كما في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم					
23,555	-	8,181	15,374	-	كما في 1 يناير
545	-	231	314	-	المحمّل للسنة
-	-	-	-	-	استبعادات خلال السنة
24,100	-	8,412	15,688	-	كما في 31 ديسمبر
10,321	11	762	5,109	4,439	صافي القيمة الدفترية

2-11 عقارات استثمارية

تتكون العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2024				
المجموع	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	التكلفة
37,417	1,720	27,715	7,982	كما في 1 يناير
29	29	-	-	إضافات خلال السنة
37,446	1,749	27,715	7,982	كما في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم				
25,925	1,628	24,297	-	كما في 1 يناير

2024				
المجموع	أثاث ومعدات	مبانٍ ومعدات	أراضي	
171	38	133	-	المحمّل للسنة
26,096	1,666	24,430	-	كما في 31 ديسمبر
الانخفاض المتراكم في القيمة:				
2,263	-	-	2,263	كما في 1 يناير
(18)	-	-	(18)	عكس قيد خلال السنة
2,245	-	-	2,245	كما في 31 ديسمبر
9,105	83	3,285	5,737	صافي القيمة الدفترية
2023				
المجموع	أثاث ومعدات	مبانٍ ومعدات	أراضي	
التكلفة				
37,372	1,676	27,714	7,982	كما في 1 يناير
45	44	1	-	إضافات خلال السنة
37,417	1,720	27,715	7,982	كما في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم				
25,741	1,586	24,155	-	كما في 1 يناير
184	42	142	-	المحمّل للسنة
25,925	1,628	24,297	-	كما في 31 ديسمبر
الانخفاض المتراكم في القيمة:				
2,263	-	-	2,263	كما في 1 يناير
2,263	-	-	2,263	كما في 31 ديسمبر
9,229	92	3,418	5,719	صافي القيمة الدفترية

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في 31 ديسمبر 2024 تقريباً 16.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2023: 16.9 مليون دولار أمريكي).

12 موجودات غير ملموسة

2023	2024	برمجيات
		التكلفة
5,730	5,774	كما في 1 يناير
44	46	إضافات خلال السنة
-	(2,454)	استبعادات خلال السنة
5,774	3,366	كما في 31 ديسمبر
		الإطفاء المتراكم
3,666	4,143	كما في 1 يناير
477	385	المحمل للسنة
-	(2,454)	استبعادات خلال السنة
4,143	2,074	كما في 31 ديسمبر
1,631	1,292	صافي القيمة الدفترية:

13 الودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023	2024	
238,147	234,585	ودائع من قبل البنوك
37,462	27,842	ودائع من غير البنوك
275,609	262,427	المجموع

14 أدوات مالية مشتقة

في سياق الأعمال الاعتيادية، تجري الشركة أنواعًا مختلفة من المعاملات التي تنطوي على مشتقات الأدوات المالية. يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع مبالغها الاسمية. تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وهي ليست مؤشرًا على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

2024		
المطلوبات	القيمة العادلة الموجودات	القيمة التعاقدية/الاسمية
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
مشتقات صرف العملات الأجنبية		
40	-	8,031
مقايضات العملات		

2023		
المطلوبات	القيمة العادلة الموجودات	القيمة التعاقدية/الاسمية
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
مشتقات صرف العملات الأجنبية		
15	-	7,796
مقايضات العملات		

15 مطلوبات أخرى

تشمل المطلوبات الأخرى ما يأتي:

2023	2024	
6,556	10,573	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
4,235	7,080	توزيعات أرباح دائنة (إيضاح 17)
1,115	1,104	إيرادات مؤجلة
10,454	1,012	مطلوب إلى طرف ذي علاقة (إيضاح 17)
15	40	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 14)
22,375	19,809	المجموع

16 منافع الموظفين

تتكون منافع الموظفين كما في 31 ديسمبر مما يلي:

المجموع		مخصص الإجازات	مخصص تعويضات نهاية الخدمة	برامج الادخار للموظفين	
2023	2024				
10,360	10,646	1,260	7,675	1,711	كما في 1 يناير
1,612	1,631	532	895	204	إضافة للسنة
(1,214)	(2,312)	(383)	(1,824)	(105)	مخصصات مستخدمة
77	95	-	-	95	مساهمة الموظفين في برنامج الادخار
(131)	44	-	44	-	ربح اكتواري مثبت في الدخل الشامل الاخر
(58)	(175)	(175)	-	-	حركة أخرى*
10,646	9,929	1,234	6,790	1,905	كما في 31 ديسمبر

* يتعلق هذا البند بمخصصات الإجازات للموظفين الذين حصلوا على تسوية نقدية لأرصدة إجازاتهم المستحقة غير المستخدمة عند مغادرتهم الشركة، وذلك وفقاً لاستحقاقاتهم.

فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في قائمة المركز المالي

2023	2024	
7,632	6,812	القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة
7,632	6,812	صافي مطلوبات المنافع المحددة في قائمة المركز المالي

2023	2024	
%4.65	%5.25	معدل الخصم
%4.65	%5.25	معدل الزيادة في الرواتب طويل الأجل
قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية رقم 19	قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية رقم 19	معدل الوفيات حسب منظمة الصحة العالمية
خفيف	خفيف	معدل دوران الموظفين

معلومات حساسية

تم احتساب القيمة الحالية لصادفي مطلوبات المنافع المحددة بناءً على افتراضات اکتوارية معينة. في حالة تغيير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى دون تغيير، فإن القيمة الحالية لمطلوبات المنافع المحددة ستتغير على النحو التالي:

2023	2024	
7,426	6,651	معدل الخصم + 0.5%
7,850	6,982	معدل الخصم - 0.5%
8,514	6,847	زيادات رواتب طويلة الأجل + 0.5%
8,135	6,772	زيادات رواتب طويلة الأجل - 0.5%

فيما يلي الحركة في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة:

2023	2024	
7,434	7,632	كما في 1 يناير
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل		
577	544	تكلفة خدمة حالية
338	350	مصرف فائدة
915	894	
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل		
(103)	44	افتراضات مالية
(2)	-	إعادة قياس افتراضات ديموغرافية
(26)	-	تعديلات الخبرة
(131)	44	
(586)	(1,759)	مدفوعات مُسَددة للموظفين المغادرين
7,632	6,811	كما في 31 ديسمبر

إن الخطة معرضة للمخاطر الآتية:

مخاطر الوفاة - تتمثل المخاطر في اختلاف حالات الوفيات الفعلية. يعتمد التأثير على خدمة المستفيدين / التوزيع العمري والمنافع.

مخاطر الراتب النهائي - تتمثل المخاطر في أن يكون الراتب النهائي وقت انتهاء الخدمة أكبر مما هو مفترض في التقييم، وبما أنه يتم احتساب المنافع بناءً على الراتب النهائي، فإن مبلغ المنافع سيزيد زيادةً مباشرةً بالتناسب مع الراتب.

مخاطر الانسحاب - تتمثل المخاطر في حالات انسحاب أعلى أو أقل مما هو مفترض، ويمكن أن يتجه التأثير النهائي نحو أي من الاتجاهين اعتماداً على خدمة المستفيدين / التوزيع العمري والمنافع.

تبلغ مدة المتوسط المرجح للخطة 3.96-6.14 سنوات (2023: 4.12-6.14 سنوات).

إن آجال الاستحقاق لمخصص تعويضات نهاية الخدمة كما يأتي:

2023	2024	
780	1,659	1
1,751	434	2
437	632	3
669	789	4
816	1,686	5
5,563	4,752	10-6
10,016	9,952	المجموع

17 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

تقوم الشركة في سياق أنشطتها الاعتيادية بالمعاملات الآتية مع أطراف ذات علاقة.

1. الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2023	2024	
موظفو الإدارة التنفيذية		
1,178	1,348	منافع نهاية الخدمة

2. إن مبالغ التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لمجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2023	2024	
1,089	2,531	مصاريف مجلس الإدارة واللجان
450	600	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
926	979	رواتب ومنافع قصيرة الأجل للموظفين
186	170	منافع نهاية الخدمة

3. فيما يأتي حصة الأرباح في الشركات الزميلة والانخفاض في القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2023	2024	
(228)	1,729	الحصة في ربح / (خسارة) شركات زميلة
1,236	(41)	الحصة في (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
1,725	(2,140)	(المحمل على) / عكس قيد الانخفاض في قيمة شركات زميلة
271	1,076	توزيعات أرباح

4. المبالغ المطلوبة إلى طرف ذي علاقة كما في نهاية السنة هي كما يلي:

2023	2024	طبيعة المعاملة	طبيعة العلاقة	اسم الأطراف ذات العلاقة
10,454	-	تمويل مقبوض	مساهم	دولة ليبيا
-	1,012	ذمم دائنة	مساهم	دولة ليبيا

18 رأس المال

المصرح به والمدفوع

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في 29 يونيو 2024، وبناء على اقتراح مجلس الإدارة، وافق المساهمون بالإجماع على قرار زيادة رأس المال المدفوع للشركة من 1,050,000 ألف دولار أمريكي إلى 1,059,758 ألف دولار أمريكي. كما تضمن القرار السماح بإصدار 9,758 سهماً بالقيمة الاسمية لدولة ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، وافق المساهمون على تعديلات على مذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، والتي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها بموجب القرار رقم 4024.

يتكون رأس المال الذي تبلغ قيمته الاسمية 1,000 دولار أمريكي للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2023		2024		
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	
1,200,000	1,200,000	1,200,000	1,200,000	المصرح به
1,050,000	1,050,000	1,059,758	1,059,758	مدفوع بالكامل

فيما يلي ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر:

مبلغ الملكية		نسبة الملكية (%)		
2023	2024	2023	2024	
173,848	173,848	16.56	16.40	المملكة العربية السعودية
173,848	173,848	16.56	16.40	دولة الكويت
142,641	142,641	13.58	13.46	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)
116,243	116,243	11.07	10.97	جمهورية العراق
90,841	90,841	8.65	8.57	دولة قطر
77,268	77,268	7.36	7.29	جمهورية مصر العربية
63,396	63,396	6.04	5.98	الجمهورية العربية السورية
66,170	75,928	6.30	7.16	دولة ليبيا
29,696	29,696	2.83	2.80	جمهورية السودان

مبلغ الملكية		نسبة الملكية (%)		
2023	2024	2023	2024	
18,960	18,960	1.81	1.79	مملكة البحرين
18,960	18,960	1.81	1.79	الجمهورية التونسية
18,960	18,960	1.81	1.79	المملكة المغربية
16,918	16,918	1.61	1.60	سلطنة عُمان
17,875	17,875	1.70	1.69	الجمهورية اللبنانية
17,875	17,875	1.70	1.69	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
3,569	3,569	0.34	0.34	المملكة الأردنية الهاشمية
2,932	2,932	0.27	0.28	الجمهورية اليمنية
1,050,000	1,059,758	%100	%100	المجموع

19 احتياطي نظامي

وفقاً لمذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، يتم تحويل 10% من صافي الدخل سنوياً إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع

2023	2024	
الحركة في الاحتياطي النظامي		
124,763	128,925	في بداية السنة
4,162	6,562	إضافات خلال السنة
128,925	135,487	في نهاية السنة

20 احتياطي عام

خلال سنة 2016، وبناءً على قرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ 22,799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. لا يجوز استخدام الاحتياطي العام إلا بقرار من مجلس الإدارة.

21 احتياطيات أخرى

فيما يلي ملخص الحركات في الاحتياطيات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

المجموع	احتياطي إعادة قياس منافع الموظفين	حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
2024						
(59,755)	(1,818)	5,625	(11,800)	(38,177)	(13,585)	في بداية السنة
13,631	(44)	(41)	(380)	14,294	(198)	تغير في القيمة
4,208	-	-	-	-	4,208	تحويل إلى قائمة الدخل
(41,916)	(1,862)	5,584	(12,180)	(23,883)	(9,575)	في نهاية السنة
2023						
(76,947)	(1,949)	4,389	(12,532)	(35,388)	(31,467)	في بداية السنة
10,545	131	1,236	732	(2,789)	11,235	تغير في القيمة
6,647	-	-	-	-	6,647	تحويل إلى قائمة الدخل
(59,755)	(1,818)	5,625	(11,800)	(38,177)	(13,585)	في نهاية السنة

22 إيرادات ومصاريف الفائدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	
		إيرادات فائدة على
33,786	37,513	أوراق مالية استثمارية
29,322	26,222	ودائع لدى البنوك وسندات الخزينة
11,706	6,196	قروض ودفوعات مقدمة
74,814	69,931	
		مصروف الفائدة على
(15,476)	(11,885)	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية
(1,344)	(1,425)	ودائع من غير البنوك
(16,820)	(13,310)	

23 صافي ربح أوراق مالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	
8,175	5,310	حقوق الملكية
(6,647)	(4,208)	سندات الدين (إيضاح 21)
(466)	(1,026)	صناديق حفظ وحدات
1,062	76	المجموع

24 إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	
715	808	مكافآت حضور اجتماعات مجلس الإدارة
19	92	أخرى
734	900	المجموع

25 مصاريف عمومية وإدارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	
(13,796)	(15,238)	رواتب ومنافع ذات علاقة
-	(3,419)	مصاريف إعادة هيكلة
(3,299)	(2,952)	أتعاب مهنية واستشارات
(1,089)	(2,531)	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(5,193)	(5,221)	أخرى
(23,377)	(29,361)	المجموع

تشمل الأتعاب المهنية مكافآت المراجع كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	
(164)	(180)	رسوم خدمات المراجعة
		رسوم خدمات أخرى
(9)	(11)	القوائم المالية لغرض خاص
(10)	(11)	إقرار الزكاة / الضريبة وخدمات التقديم الأخرى
(23)	(23)	إجراءات متفق عليها بشأن إقرارات الكفاية
(206)	(225)	المجموع

26 عكس قيد / (المحمل على) الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2023	2024	
(11,257)	11,619	الأوراق المالية الاستثمارية - دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة (إيضاح 6)
(1,887)	2,937	قروض ودفعات مقدمة (إيضاح 9)
(22)	23	نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 5)
141	-	ارتباطات قروض غير مسحوبة (إيضاح 15)
(53)	-	شطب توزيعات أرباح مستحقة القبض
(13,078)	14,579	المجموع

27 الاضطرابات السياسية

تشهد بعض الدول العربية التي تمتلك الشركة استثمارات فيها اضطرابات سياسية. تعتقد الإدارة أن الوضع السياسي في هذه الدول سوف يستقر على المدى المتوسط. بناءً على المعلومات المتاحة كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية، تؤمن الإدارة أيضًا بإمكانية الاستمرار على المدى الطويل وقابلية استرداد استثمارات الشركة طويلة الأجل (بما في ذلك المساهمات في حقوق الملكية والاستثمار في شركات زميلة).

28 الموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية والموافقة على إصدارها من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 14 شوال 1446 هـ (الموافق 12 أبريل 2025م).

عناوين الاتصال

المركز الرئيسي

المملكة العربية السعودية - طريق الملك عبدالعزيز
ص. ب. 4009 الرياض 11491
هاتف: +966 11 4760601
فاكس: +966 11 4760514



فرع البحرين (بنك جملة)

مبنى الشركة العربية للاستثمار - ضاحية السيف
ص. ب. 5559 المنامة - مملكة البحرين
هاتف: +973 17 588 888
فاكس: +973 17 588 885



غرفة التداول

هاتف: +973 17 588 999
فاكس: +973 17 588 988

www.taic.com



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

